

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٦٩٣٥

الثلاثاء، ١٩ آذار/مارس ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشوركين/السيد بانكين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد مهديف
	الأرجنتين	السيدة بير سيفال
	أستراليا	السيد كار
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مينون
	جمهورية كوريا	السيد كيم سوك
	رواندا	السيد غاسانا
	الصين	السيد لي باودونغ
	غواتيمالا	السيد روسينثال
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لو كاس
	المغرب	السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

(S/2013/133)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:

Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2013/133)

الرئيس (تكلم بالروسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسبانيا وإستونيا وأفغانستان وألمانيا وأوكرانيا وإيطاليا وتركيا وجورجيا والدانمرك وسلوفاكيا وفنلندا وقبرغيزستان وكازاخستان وكندا وليتوانيا والهند واليابان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بوزير خارجية أستراليا، معالي السيد بوب كار، ووزير خارجية الدانمرك، معالي السيد فيللي سفاندال، ووزير خارجية فنلندا، معالي السيد إركي توميوجا.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد فايغوداس أوتشاكاس، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لدى أفغانستان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

والآن يبدأ المجلس النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2012/164، التي تحتوي نص مشروع قرار مقدم من أستراليا. أود أيضا أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/133، التي

تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين.

أرحب هنا اليوم بوجود الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أقدم اليوم لمجلس الأمن إحاطة إعلامية عن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وأشعر بالامتنان للوفد الروسي على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع هام للغاية.

إن هذه الفترة ما برحت حافلة بالنشاط المكثف ونحن نتطلع بتوق إلى عام ٢٠١٤. إن الأمم المتحدة تتأمل في دورها في المستقبل. ونحن نعد أنفسنا للتحديات التي أمامنا. وينبغي أن ترشدنا أولوياتنا الجوهرية في الماضي قدما في هذا الشأن. وعلينا الاستمرار في مساعينا الحميدة، بما في ذلك تقديم الدعم للانتخابات. وعلينا الإبقاء على عملنا من أجل المصالحة والتعاون الإقليمي. ويجب علينا الذود بقوة عن حقوق الإنسان. ولا بد لنا من أن نحرز تقدما في ميدان التنمية.

إن العمل الإنساني حيوي أيضا لدورنا في المستقبل. وهو عمل هام بشكل خاص بالنسبة لنا لمعالجة الضعف المزمع لأفغانستان وأثر عملية الانتقال عليها. أود أن أتكلم بإيجاز عن جميع هذه القضايا اليوم.

إن الانتخابات التي ستُجرى في عام ٢٠١٤ تستحوذ على المناخ السياسي في أفغانستان. وإن المشاركة الواسعة والعملية الموثوقة أمران جوهريان لبلوغ الهدف المتمثل في انتقال قيادة مقبولة على نطاق واسع. وأود أن أشدد على أن الانتخابات عملية تقودها وتديرها أفغانستان. لقد حان الوقت الآن لاتخاذ قرارات حاسمة. فقد التزمت الحكومة بجعل هذه العملية شاملة وتشاورية وشفافة. وأرحب بالمشاركة النشطة والمسؤولة لجميع ذوي المصالح في بناء إطار انتخابي مقبول على نطاق

إن جهودنا في مجال حقوق الإنسان تركز على المشاركة البناءة. لقد أبلغنا عن وقوع عمليات تعذيب وسوء معاملة للمحتجزين فيما يتصل بالتزاع. واستمعت اللجنة الرئاسية لتقصي الحقائق إلى شهادات واسعة عن الإساءات. وقد قدمت ١١ توصية لمعالجة المشكلة. أما بشأن الإصابات التي وقعت في صفوف المدنيين فقد اتخذت الحكومة والقوات الدولية تدابير لتقليل الأثر الضار لعملياتها. والآن يجب على المجموعات المناهضة للحكومة أن توفى بالبيانات العامة الصادرة عنها والالتزامات الدولية وأن تكف عن استهداف المدنيين، واستخدام الأطفال في العمليات الانتحارية، وعن شن الهجمات على الأماكن العامة واستخدام المتفجرات التي تحدث بفعل الضحية عن طريق أقراص ضاغطة، فهذه تعتبر جرائم بموجب القانون الدولي.

إني أشعر بقلق خاص إزاء الزيادة في عام ٢٠١٢ بنسبة عشرين في المائة في الإصابات المدنية في صفوف النساء والفتيات. وعملية الرصد التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة بشأن وقوع الإصابات في صفوف المدنيين حملت حركة طالبان على إصدار بيانين، وربما يشير ذلك إلى استعدادها للمشاركة. وأشجع على الحوار المحدي الرامي إلى تقليص هذا العدد من الوفيات المستمر والذي لا يمكن تحمله غير المحتمل وعلى حماية المدنيين. أرحب بالخطاب الذي أدلى به الرئيس كرزاي بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، خاصة في معرض تركيزه على زيادة الوعي لدى الرجال بالقضايا الجنسانية. بيد أنني ما زلت أشعر بالقلق العميق إذ أنه على الرغم من بعض التحسينات التي طرأت على المحاكمة في القضايا المتعلقة بالعنف، لا يزال يسود في أفغانستان مناخ الإفلات من العقاب عندما يتعلق الأمر بالاعتداء على النساء والفتيات. إن لمن الحق الشرعي في العيش من دون خوف أو هجمات. إذ أن النساء والفتيات عناصر رئيسية في رسم مستقبل أفضل لأفغانستان.

واسع. أرحب أيضا بتشديد الرئيس كرزاي على إقرار قانون الانتخابات عند افتتاح الجمعية الوطنية. إن الاتفاق على آلية محايدة وموثوقة ومستقلة لحسم الخلافات الانتخابية سيكون أمرا بالغ الأهمية. وثمة عنصر جوهري آخر ألا وهو تعيين رئيس للهيئة المستقلة للانتخابات يحظى بالاحترام ومقبول بصورة واسعة. وسيتعين على الهيئة ووزارة المالية والمائمين الانخراط بجدية في إيجاد حلول لتمويل العملية الانتخابية، أي حلول منطقية ويرضى بها الجميع.

إن الحكومة تحبذ مشروع بطاقة الهوية الوطنية الانتخابية. هذه مبادرة هامة تنطوي على إمكانية تطبيقها على نطاق واسع. وينبغي استخدامها إلى أقصى حد ممكن في انتخابات عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، من المهم أن نفهم أنه ربما تكون هناك بضعة تحسينات في عملية تحديد هوية الناخبين في الانتخابات خلال هاتين السنتين. وهذا يفضي إلى ضوابط وتوازنات أخرى، بما في ذلك قواعد اللعبة المتفق عليها عموما وتدابير مكافحة التزوير التي تعتبر جوهريه جدا. فمبدأ احترام استقلال هيئة إدارة الانتخابات في اضطلاعها بواجباتها الدستورية أمر حيوي.

إن السلم أمس احتياجات أفغانستان. وأرحب بالإعلان المشترك بين الولايات المتحدة وأفغانستان الصادر في كانون الثاني/يناير والذي يؤيد مزيدا من التماسك من أجل جهود المصالحة. ولا بد من أن تكون التوقعات منطقية. إذ أن جهود المصالحة لن تكون سريعة أو سهلة. والأمم المتحدة تدفع نحو ثقافة السلام، بما في ذلك دعم المرحلة الثانية من حوار الشعب الأفغاني بشأن السلام. ولا بد للشعب الأفغاني من أن يوحد كلمته ليس فقط من أجل تحاشي حدوث النزاع بل من أجل تولى مهمة القيادة والملكية في عملية الانتقال لصالح أفغانستان موحدة. وهذه مسألة جوهريه إذا ما أردنا إنهاء صراع يتجاوز عمره ٣٠ عاما وإحلال سلام حقيقي ودائم.

مشاركة من نوع مختلف. فقد طالبوا بمواصلة تحسين التنسيق في عمل الوكالات والصناديق والبرامج لمنع حدوث فجوات وتجاوزات بينها وبين المنظمات الأخرى. كذلك يقدر الممثلون الأفغان تقديرا كبيرا الحاجة إلى وجود بعثة سياسية خاصة مع تركيز ونطاق يأخذان في التطور.

وعلى الأمم المتحدة أن تقوم بتعزير الجهود الأفغانية. وتهدف إلى تعزيز العمليات السياسية الأفغانية والمؤسسات. ونريد تعزيز القدرة على الإنجاز على الصعيد الوطني وفي المناطق المختلفة. وعلينا إنهاء زمن الهياكل والجهود الموازية التي يبذلها المجتمع الدولي والإدماج الكامل للدعم الذي نقدمه إلى أفغانستان.

وبغية اضطلاع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بولايتها، على البعثة أن تحافظ على قدرتها على التواصل عبر البلد وتلبية المطالب العديدة التي تواجهها خلال هذه الفترة البالغة الأهمية. وبهذه الصفة، ومع أن ميزانية بعثة الأمم المتحدة لعام ٢٠١٣ عكست تخفيضات كبيرة، فإنني لا أتصور إجراء تخفيضات إضافية لعام ٢٠١٤. ويمكننا حينئذ أن نقيم بصورة أكثر واقعية إعادة توجيه وجود الأمم المتحدة في أفغانستان بعد عملية الانتقال.

وتحقق التقدم الذي أحرزناه حتى الآن بقدر كبير بفضل تفاني ممثلي الخاص كوبي وجميع النساء والرجال الوطنيين والدوليين الذين عملوا بالتزام وتفان. ونحن في نهاية المطاف نتحمل المسؤولية عن أمنهم وقدرتهم على دعم الشعب الأفغاني.

إننا نقرب من مرحلة للانتقال في أفغانستان، وهي بلد بقي بالرغم من عقود من الاضطرابات. فلنعمل بأكبر قدر ممكن من الجدوية لضمان أن تؤدي هذه العملية الانتقالية إلى تحقيق المستقبل المستقر والمزدهر والأمن الذي يستحقه شعب البلد.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر الأمين العام على بيانه.

وهكذا فإن حمايتهن أساسية للسلام والازدهار والاستقرار بالنسبة لكل فرد في البلد. وهذا يتطلب التطبيق الصارم لقانون القضاء على العنف ضد المرأة وكفالة تمكين النساء والفتيات من المشاركة على نحو أكثر فعالية في الحياة العامة.

يتعين علينا تعزيز الطرق الكفيلة بتقديم المساعدة الإنمائية لتعزيز الملكية الأفغانية. ويتعين على الحكومة الأفغانية الإبقاء على الزخم بتطبيقها لإصلاحات الحكومة الاقتصادية اللازمة لزيادة استدامة الأمن وعمليات الانتقال السياسي. كذلك فإن التصدي للاقتصاد غير المشروع مسألة حاسمة لزيادة الثقة الاقتصادية. إن المكتب الأعلى لسامي للرقابة ومكافحة الفساد، بالعمل مع الأمم المتحدة، قد وثق نطاق الفساد الذي يستبد باقتصاد أفغانستان ويمزق نسيجها الاجتماعي. وأشعر بالقلق إذ أنه بعد تقييم لمخاطر الأفيون تبين وجود زيادة في زراعة الخشخاش. غير أن هناك تطورات إيجابية على جبهة مكافحة المخدرات. في وقت سابق من هذا الشهر، قامت السلطات الأفغانية بأكبر عملية مصادرة حتى الآن في هذا العام، فقد صادرت ٢٣ طنا من الهيروين والمورفين والسلاتف الكيميائية الأخرى.

بالإضافة إلى مكافحة المخدرات، نواجه تحديا مستمرا يتمثل في الاستجابة إلى احتياجات العائدين والأشخاص المشردين داخليا. وإني ملتزم بإيجاد حلول دائمة للتشرد بعد انتهاء الصراع. ولدينا عناصر نجاح في استراتيجية الحلول للاجئين الأفغان لدعم العودة الطوعية، وإعادة الدمج المستدام ومساعدة البلدان المضيضة وفي السياسة الوطنية الأفغانية المتعلقة بالأشخاص المشردين داخليا.

ويجب علينا أن نكون مستعدين لكي ننظر إلى ما بعد عام ٢٠١٤. وقد شدد الممثلون الأفغان في الاجتماع الأخير الذي عقده مع مسؤولي الأمم المتحدة، على أنهم لن يكونوا بحاجة إلى مشاركة أقل من جانب الأمم المتحدة ولكن بحاجة إلى

شركائنا والاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المعقود في شيكاغو في ايار/مايو الماضي، وفي المؤتمر الوزاري لقلب آسيا المعقود في كابول في حزيران/يونيه وفي مؤتمر طوكيو المعني بأفغانستان الذي عقد في تموز/يوليه. وسيلازم القيام بالمزيد من العمل لبلورة جميع جوانب التعاون بين أفغانستان والمجتمع الدولي، بما في ذلك صياغة علاقتنا مع المنطقة.

إن أي نقل ناجح ومنظم للملكية والقيادة إلى أفغانستان يتعلق بإيلاء تركيز مستمر لخمسة مجالات للأولوية.

أولا، يشكل تعزيز السيادة الوطنية الأفغانية والملكية الوطنية والقيادة أمرا محوريا لعملية الانتقال. وبعد أكثر من عقد من الجهود المشتركة، يستلزم تعزيز السيادة التطبيق خلال الانتقال الأمني والسياسي والاقتصادي. وبالنسبة لشعب أفغانستان، تعني السيادة الوطنية تولى المسؤولية الكاملة عن مصيره.

وبإعلان الشريحة الرابعة لعملية الانتقال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، فإن تولى القوات الأفغانية المسؤولية الأمنية الكاملة أصبح ملموسا اليوم بشكل أكبر من أي وقت مضى. وبنهاية تلك المرحلة، سيصبح أكثر من ٨٧ في المائة من السكان الأفغان يعيشون في المناطق التي تتولى فيها المسؤولية الأمنية قوات الأمن الأفغانية.

ويحرص الشعب الأفغاني على التركيز على النجاح الانتقال السياسي، وتتجه كل الأنظار نحو الانتخابات التي ستجرى في الربيع المقبل. وحكومة أفغانستان ملتزمة بإجراء انتخابات نزيهة وديمقراطية وشفافة وشاملة يشكل فيها الرجال والنساء في أفغانستان مستقبلهم السياسي مرة أخرى. وتجري التحضيرات على قدم وساق. وثمة توافق واسع النطاق على أن إجراء انتخابات ناجحة وذات مصداقية سيكون ضروريا لتحقيق الاستقرار والسلام الدائم.

أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم الهامة، التي تشمل تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. كما أود أن اهنتكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لشهر آذار/مارس.

ونعرب عن امتناننا للأمين العام على ملاحظاته، وحضوره وتقريره (S/2013/133)، الذي يقدم صورة كاملة للحالة على أرض الواقع. كما أعرب عن تقديري للممثل الخاص كوبي على انضمامه إلينا اليوم. وأود أن أشكر وزير الخارجية الأسترالي، السيد كار، على تشريفه لنا بوجوده ومشاركته.

وأود أن أعنتم هذه الفرصة لأشكر أعضاء المجلس على روح التعاون والانفتاح التي أبدوها خلال سير المفاوضات. وأعرب عن شكر خاص للسفير كوينلان وفريقه في البعثة الأسترالية لدى الأمم المتحدة على الطريقة المقتدرة التي قادوا بها العملية.

وبعد فترة قصيرة لا تتجاوز يومين، في ٢١ آذار/مارس، ستبدأ السنة الأفغانية الجديدة، وهي سنة يشكل فيها نقل المسؤولية الكاملة إلى الأفغان أمرا محوريا لجهودنا، وسنة ستقودنا إلى الانتخابات المقبلة، وسنة ستضع حدا للحرب، وسنة لبناء الثقة والقدرة على الصمود.

ومنذ اعتماد ولاية بعثة الأمم المتحدة في العام الماضي، أولت أفغانستان والمجتمع الدولي تركيزا جديدا على احتياجات المرحلة الانتقالية، التي تنطوي على تعزيز السلام والأمن وتحقيق الأولويات الوطنية. وبالترافق مع المجتمع الدولي، حددنا معايير التعاون في المستقبل لضمان بناء أفغانستان التي نطمح بالسلام والاستقرار والازدهار والقادرة على الوقوف على قدميها. وقمنا بذلك العمل من خلال مواصلة الحوار مع

السياق، نشيد بالمناقشات الهامة التي جرت في اجتماعات مجلس شمال الأطلسي التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي الذي عقد على مستوى وزراء الدفاع في بروكسل في الفترة من ٢١ إلى ٢٢ شباط/فبراير، حيث اتخذت المنظمة خطوات ملموسة نحو التخطيط لتحسين القدرات ووطدت التزامها بدورها لفترة ما بعد عام ٢٠١٤ المتعلق بالتدريب وتقديم المشورة والمساعدة لقوات الأمن الوطنية الأفغانية. وسيضمن ذلك التعاون الاستراتيجي استدامة قوات الأمن الوطنية الأفغانية في المستقبل.

ثالثا، سيكون الانتقال الاقتصادي وإيصال المعونة أمرين بالغين الأهمية لاستدامة عملية الانتقال. وذلك يتطلب التزام المجتمع الدولي بدعم استراتيجيتنا للاعتماد الذاتي طوال عقد التحول. وكان مؤتمر طوكيو المعقود في تموز/يوليه متعلقا بعدم السماح لانسحاب القوات المقاتلة الدولية بالإضرار بخطة أفغانستان نحو تحقيق الاستقرار والازدهار. وسيكون من الأهمية بمكان أن نرى مدى تمكن الوفاء بالالتزامات المتبادلة التي قطعت في طوكيو من مساعدتنا على مواجهة التحديات الإنسانية والإمائية، وهو امر أساسي ليس لتحقيق الاستقرار فحسب بل أيضا لاستدامة في أفغانستان. وأفغانستان ملتزمة بالتقيد بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في طوكيو، وهي تشمل التزامات في مجال عدالة الانتخابات؛ والحكم الرشيد وسيادة القانون؛ وحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة؛ والتنمية الشاملة والمستدامة. ونحن نتطلع إلى مواصلة العمل مع شركائنا الدوليين على أساس إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة.

والانتقال الاقتصادي يعني أيضا تحسين فعالية المعونة وضممان الاتساق مع الأولويات الوطنية والمساءلة والشفافية في إنفاق المعونة. وتقديم المعونة وكفاءتها أمر في غاية الأهمية في وقت لا نواجه فيه عدم استقرار اقتصادي فحسب نتيجة الصراع، بل أن البطالة والفقر لا يزالان يمثلان مشكلتين كبيرتين. وبناء قدرات المؤسسات الأفغانية على مواجهة التحديات المقبلة أمر

وفي الوقت نفسه، فإن محادثات السلام والمصالحة مع المعارضة المسلحة ضرورية لإنجاح الانتخابات. وتبذل الحكومة الأفغانية قصارى جهدها لضمان إنجاح عملية المصالحة. ومؤخرا اتخذ المجلس الأعلى للسلام الخطوات اللازمة لحشد جهود المصالحة. ويتسم الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي، لا سيما بعض بلدان المنطقة، بالأهمية لأي عملية للمصالحة بقيادة أفغانية وملكية أفغانية. وفي حين نعمل للمضي قدما بعملية السلام، فإن دور مجلس الأمن سيظل ضروريا. ونرحب باتخاذ القرار ٢٠٨٢ (٢٠١٢)، الذي يصقل نظام الجزاءات المفروضة على طالبان نظرا لقيادة أفغانستان لعملية المصالحة.

ثانيا، خلال عملية الانتقال وعقد التحول الذي يعقبها، ستتطور العلاقة بين أفغانستان وشركائنا الدوليين. وتشكل اتفاقات الشراكة الاستراتيجية، مثل الاتفاقات التي استكملنا عقدها في العامين الماضيين، أمورا رئيسية لتشكيل العلاقات الطويلة الأجل وللاستقرار خلال المرحلة الانتقالية وبعدها. وأنشأت أفغانستان شراكات استراتيجية ثنائية مع عدد من البلدان، بما في ذلك الاتفاق بين أفغانستان والولايات المتحدة الموقع عليه في أيار/مايو، الذي أعقبه الاعتراف بأفغانستان بوصفها أحد حلفاء الولايات المتحدة الرئيسيين من البلدان غير الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي. وتستمر المحادثات لإبرام اتفاق أمني في الوقت المناسب. وقبل فترة قصيرة لا تتجاوز الشهر الماضي، وقعنا على شراكة استراتيجية مع بلدين. ونقوم في الوقت الحالي بتحديد معايير شراكات مماثلة مع الدانمرك وفنلندا. وبعملية الانتقال، تدخل أفغانستان مرحلة جديدة للعلاقات مع الشركاء الدوليين. ونحن ملتزمون بإقامة تعاوننا الاستراتيجي على أساس الأطر الثنائية، وهي خطوة هامة نحو تطبيع الحالة.

وما فتئت شراكتنا الوثيقة مع منظمة حلف شمال الأطلسي مصدرا هاما لإحراز التقدم في جهود تحقيق الاستقرار. ونحن نتطلع إلى تعزيز شراكتنا في عقد التحول المقبل. وفي ذلك

الجهود الدولية في أفغانستان. ونحن نقدر الدور الهام الذي تقوم به. وفي الآونة الأخيرة، شهدنا كيفية تعديل الأمم المتحدة لدورها لتلبية احتياجات المرحلة الانتقالية. وفي هذا الصدد، أجرت الأمم المتحدة استعراضا شاملا لأنشطتها في أفغانستان في عام ٢٠١١. ويشدد الأمين العام، في تقريره الصادر مؤخرا، على أهمية إعادة تنظيم العلاقة بين المجتمع الدولي وحكومة أفغانستان ويتناول بتعمق دور الأمم المتحدة بعد المرحلة الانتقالية.

وبينما نكمل المرحلة الانتقالية وننقل المسؤولية الكاملة للحكومة الأفغانية، يمكن أن نتوخى تطبيع أنشطة الأمم المتحدة في السنوات المقبلة. واتساق المعونة ووحدة العمل في الأمم المتحدة وزيادة المساءلة أمور مهمة لأفغانستان وللأمم المتحدة وللبلدان المانحة ذاتها. وأفغانستان تتطلع إلى تعاون وثيق مع بعثة الأمم المتحدة في العام المقبل فيما تواصل جهودها في المجالات ذات الأولوية للمساعي الحميدة لدعم العمليات السياسية التي يقودها الأفغان وحقوق الإنسان والاتساق على صعيد التنمية وتنسيق المساعدة الإنسانية. وفي هذا الصدد، نرحب بتجديد ولاية البعثة التي تتطور باستمرار لتجسد وتعزز مبادئ الملكية والقيادة الأفغانية.

وانتهاء الفترة الانتقالية سيكون إيذانا ببدء فصل جديد، فصل سيشهد قدرة وطنية على الانتعاش وتحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في الاعتماد على الذات. وبينما يتطور طابع انخراط المجتمع الدولي في أفغانستان، فإن دعمه المتواصل سيكون أمرا حيويا. والإعمال الكامل للسيادة والاعتماد على الذات سيجعل أفغانستان شريكا أكثر فعالية للعالم، ولكن تحقيق ذلك يتطلب ثقة المجتمع الدولي والتزامه الطويل الأجل. وأفغانستان تتطلع إلى التعاون الدائم مع شركائنا الدوليين من أجل تحقيق السلام والاستقرار والازدهار على نحو دائم في البلد.

ضروري. ومن الأهمية بمكان أن يتماشى دعم المجتمع الدولي مع الأولويات الوطنية وأن يتم توجيهه من خلال الميزانية الأفغانية على النحو المتفق عليه في مؤتمر كابول لعام ٢٠١٠. ومن المهم أيضا أن تُقدم المعونة استنادا إلى الاحتياجات المستجدة على أرض الواقع وأن تُوجه إلى المجالات التي تشتد الحاجة إليها فيها. وأفغانستان مستعدة للخضوع للمساءلة عن أي درهم تنفقه ونعتقد أن الالتزامات التي قُطعت في طوكيو ستيسر بناء مستقبل اقتصادي مستدام لأفغانستان.

رابعا، تتسم العلاقات مع حيران أفغانستان والبلدان في منطقتنا الأوسع بأهمية بالغة لتحقيق الاستقرار والتقدم. وأفغانستان تعمل على تطوير علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف في جميع المجالات مع البلدان في المنطقة. فنحن في مركز عملية "قلب آسيا" ونعتبر هذا التعاون أمرا أساسيا لإحلال السلام والاستقرار. وشركائنا مع جميع البلدان في المنطقة يمكن أن تكون مفيدة على نحو متبادل؛ وأفغانستان يمكن أن تكون بمثابة جسر اقتصادي في منطقة تزداد عولمة وتسعى إلى تحقيق التقدم والازدهار. وفي اجتماع "قلب آسيا" الذي عقد في كابول في حيران/يونيه ٢٠١٢، اتفقت البلدان المشاركة على سلسلة من تدابير بناء الثقة بخصوص طائفة من القضايا، والتي تم إقرار عدد منها في شباط/فبراير في باكو. ونتطلع إلى عقد الاجتماع الوزاري المقبل في الماتي في نيسان/أبريل.

ونحن نعمل مع عدد من البلدان في طريقنا نحو إعادة الأوضاع إلى طبيعتها. ويشمل ذلك مساعدتنا في عملية المصالحة. وقد واصلنا مؤخرا المناقشات الثلاثية مع باكستان والمملكة المتحدة، وكذلك في محافل أخرى، للمساعدة في التعاون. ونحن متفائلون بالنتائج التي ستسفر عنها جهودنا المشتركة.

خامسا، سيتطلب الانتقال الناجح شراكة فعالة مع الأمم المتحدة. ومنذ عام ٢٠٠١، تتصدر الأمم المتحدة تنسيق

من المرحلة الانتقالية إلى عقد تحولها، من المهم أن نشير إلى التقدم الذي تم إحرازه على مدى السنوات العشر الماضية. فقد قطعت أفغانستان شوطاً طويلاً من خلال قيادة حكومتها وتصميم شعبها الرائع ودعم من المجتمع الدولي. وأصبحت أجزاء واسعة من البلد أكثر أمناً بشكل كبير. وقد زاد متوسط العمر المتوقع للأفغان كثيراً. وهناك نحو ٨ ملايين شخص ملتحقين بالمدارس اليوم، بما في ذلك أكثر من ٢,٧ مليون فتاة. وبإمكان نحو ٨٥ في المائة من السكان الآن الحصول على الرعاية الصحية. والاقتصاد الأفغاني ينمو بمعدل ٨ في المائة سنوياً. وتضمن المكاسب الأمنية ألا تصبح أفغانستان ملاذاً آمناً للإرهاب الدولي مرة أخرى أبداً. وتساعد المكاسب في مجالي التنمية والحكم على ضمان أن يجد المجتمع الدولي شريكاً مستقراً. وإنني على ثقة بأن السنوات المقبلة ستشهد حماية الحكومة الأفغانية لهذه المكاسب.

ولكن لتحقيق ذلك، يجب أن يبقى المجتمع الدولي في أفغانستان. ويجب أن نبعث برسالة واضحة مفادها أن أفغانستان لن تقف بمفردها. فالدعم الدولي أساسي لتقدم أفغانستان. وفي مؤتمر قمة شيكاغو ومؤتمر طوكيو في العام الماضي، التزمنا بالوقوف إلى جانب أفغانستان بعد انتهاء المرحلة الانتقالية.

وستوفر الولاية المناطة من المجلس ببعثة الأمم المتحدة لها اليقين والقدرة اللذين تحتاجهما لدعم أفغانستان. وكما أشار الأمين العام في تقريره (S/2013/133)، من الضروري توفير الموارد للبعثة لتنفيذ ولايتها خلال هذه السنة وما بعدها وللحفاظ على وجود ذي تأثير في أفغانستان.

وستواجه أفغانستان بعض التحديات الكبيرة. وستشهد الأشهر الاثنا عشر القادمة لإنجاز الانتقال السياسي والانتقال الأمني في أفغانستان في عام ٢٠١٤. وبحلول نهاية عام ٢٠١٣، ستتولى أفغانستان المسؤولية الرئيسية عن الأمن في جميع أنحاء

الرئيس (تكلم بالروسية): أفهم أن المجلس مستعد للمشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، أستراليا، باكستان، توغو، جمهورية كوريا، رواندا، الصين، غواتيمالا، فرنسا، لكسمبرغ، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالروسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٠٩٦ (٢٠١٣).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد كار (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن يكون خطابي الأول أمام المجلس عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأنوه بالرئاسة الروسية لشهر آذار/مارس. وأنوه كذلك بحضور الأمين العام بان كي - مون والممثل الدائم لأفغانستان، ظاهر تانين. كما أعرب عن تقديري لقيادة الممثل الخاص يان كوبيتش لبعثة الأمم المتحدة في كابول.

ستغطي ولاية البعثة في هذا العام فترة حاسمة بالنسبة لأفغانستان. وستعمل الحكومة من أجل معالجة الآثار الاقتصادية والمالية للعملية الانتقالية وتكثيف تحضيراتها لإجراء انتخابات الرئاسة في عام ٢٠١٤ والإمساك بزمام المبادرة في عملية المصالحة وتحمل المسؤولية الرئيسية عن الأمن.

وبينما تمضي المرحلة الانتقالية قدماً، لن تقل أهمية دعم بعثة الأمم المتحدة لأفغانستان بل ستزداد. وبينما تنتقل أفغانستان

سياسية صلبة. وانتخابات عام ٢٠١٤ أساسية. ونشجع الحكومة الأفغانية على قيادة الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية.

ومع اقتراب موعد تلك الانتخابات، من الضروري أن تضع الحكومة الأفغانية إطارا انتخابيا ملائما. ويجب على الحكومة أن تتولى زمام المبادرة نحو إجراء انتخابات شاملة يقبلها الشعب الأفغاني. ونشجعها على الاستفادة من المساعدة الدولية والعمل مع البعثة على تعزيز سلامة العملية الانتخابية، بما يتسق مع ولاية البعثة.

سيكون من الضروري التوصل إلى تسوية سياسية من أجل تحقيق أفغانستان آمنة. ولن تجلب القوة العسكرية وحدها الاستقرار. والزخم الذي حصل مؤخرا في عملية المصالحة التي تتم بقيادة وملكية أفغانيتين، أمر مشجع. ويجب أن تظل توقعاتنا واقعية. إننا ندعم الجهود التي يبذلها المجلس الأعلى للسلام، الرامية إلى تهيئة الظروف المفضية إلى المصالحة، بما في ذلك عن طريق ضمان أن يكون نظام الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن على حركة طالبان، مرنا بما يكفي لدعم عملية بقيادة أفغانية.

وكما أشار إلى ذلك الأمين العام، فإن الميزة النسبية الفريدة للبعثة، تكمن في حضورها الواسع وتواصلها السياسي. وستتيح الموارد الكافية والولاية الفعالة للبعثة دعم أفغانستان خلال الفترة الانتقالية وما بعدها. وستتمكن البعثة بالتالي من الوفاء بالتزامها الطويل الأجل، أمام حكومة أفغانستان وشعبها.

وتوفر تلك الولاية أساسا سليما للبعثة لمواصلة دعم أفغانستان بالنيابة عن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ولأعضاء المجلس، وعموم أعضاء الأمم المتحدة، مصلحة في أمن واستقرار أفغانستان مستقبلا. إن اعتماد القرار ٢٠٩٦ (٢٠١٣) الذي يحدد ولاية البعثة، يسلط الضوء على وحدة الهدف بين المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية فيما يخص تعزيز الأمن والاستقرار في أفغانستان مستقبلا.

البلد وسيكون ذلك معلما رئيسيا. وقد أثبتت قوات الأمن الوطنية الأفغانية قدرتها مع مضي العملية الانتقالية قدما. وأستراليا واثقة بأنه في ظل الدعم الدولي المتسق، ستواصل قدراتها تحسنها وكذلك قدرتها على توفير الأمن لأفغانستان. كما يجب على الحكومة الأفغانية تنفيذ إصلاحات في الاقتصاد والحكم لتعزيز النمو والمسؤولية المالية. وبدعم دولي، بدأت هذه العملية التي يقودها الأفغان.

وبعثة الأمم المتحدة تعمل مع الحكومة الأفغانية والشركاء الدوليين لتنفيذ إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، والذي يعترف المجتمع الدولي بموجه بحاجة أفغانستان المشروعة إلى المساعدة ويلبها فيما تظل أفغانستان ملتزمة بتعزيز الحوكمة وتشجيع احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وتعزيز الفرص المتاحة للنساء والفتيات في أفغانستان سيظل أولوية رئيسية لأستراليا. ونحن نرحب كثيرا بالإشارات الواردة في القرار ٢٠٩٦ (٢٠١٣) المتعلق بالبعثة إلى ضرورة وضع أهداف قابلة للقياس لضمان حقوق النساء والفتيات، وكذلك ضرورة التصدي للتمييز.

إننا ندين بشكل قاطع جميع أشكال العنف المرتكبة ضد النساء والفتيات.

ويتعين على أفغانستان أن تواصل تقدمها فيما يخص مكافحة الفساد والاحتيال المصرفي، وتعزيز حقوق الإنسان وبناء قدرات مؤسسات الدولة. ويعد دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، عنصرا هاما في تلك المساعي، ويظل دور البعثة فيما يتعلق بتنسيق وتقديم المساعدات الدولية، ضروريا حتى بعد عام ٢٠١٤.

ومن أجل ترسيخ الحوكمة الرشيدة وهيئة الظروف لتحقيق النمو، من الضروري أن يركز المجتمع الأفغاني على أسس

وكما أعلن الرئيس أوباما الشهر الماضي، سيعود ٣٤ ٠٠٠ جندي أمريكي إلى وطنهم من أفغانستان بحلول شهر شباط/فبراير من العام المقبل. وتوقع الإعلان عن الشريحة الخامسة والأخيرة من الفترة الانتقالية خلال الربيع القادم، عندما سيتولى الأفغان تأمين كامل بلدهم.

وبينما يعد نقل المسؤوليات الأمنية للأفغان ضروريا لتثبيت الاستقرار، فإنه ليس كافيا لوحده. وفي ذلك الصدد، فإن تنظيم انتخابات رئاسية شاملة وذات مصداقية في عام ٢٠١٤، أمر حاسم فيما يخص مستقبل البلد، ومن أجل استمرار تقديم المساعدات الدولية للشعب الأفغاني. ويجب أن تسفر نتائج الانتخابات عن حصيلة يقبلها الشعب الأفغاني بشكل شرعي. ويشكل إعلان اللجنة المستقلة للانتخابات عن موعد تنظيم الانتخابات، خطوة هامة، ويمثل استكمالها في الوقت المناسب لخطة تنفيذية شاملة، خطوة أخرى.

ونلاحظ بأن البرلمان يعمل بشأن مشروع قانون لوضع إطار انتخابي دائم، بما في ذلك مؤسسات انتخابية مستقلة. ومن المهم أن يُعين في المؤسسات الانتخابية قادة يملكون القدرات الفنية ويحظون بالاحترام، بعد إجراء عملية استشارية واسعة. إننا نقدر الإسهامات القيمة للمجتمع المدني الأفغاني في تلك الأعمال التحضيرية، والعمل الهام للأمم المتحدة، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات الانتخابية التي أنشئت مؤخرا. بالإضافة إلى ذلك، فإن المصالحة التي يقودها الأفغان مهمة لتحقيق الاستقرار، وتشكل أفضل وسيلة لإنهاء الصراع، وإحلال سلام دائم في أفغانستان والمنطقة. ولا نزال نؤيد فتح مكتب في الدوحة في قطر، بغية تيسير المفاوضات بين المجلس الأعلى للسلام وممثلي حركة طالبان المأذون لهم.

وكجزء من نتائج أي عملية، يتعين على حركة طالبان وباقي جماعات المعارضة المسلحة وضع حد للعنف، وفك ارتباطها بالقاعدة وقبول الدستور الأفغاني. ويجب أن تحترم

إن أستراليا رحبت بالمسؤولية التي أسندت إليها والمتعلقة بتنسيق مناقشات مجلس الأمن بشأن أفغانستان خلال فترة عضويتنا في المجلس. وفي إطار اضطلاعنا بذلك الدور، سوف نواصل العمل مع أفغانستان والشركاء الدوليين، من أجل دعم البلد خلال الفترة الانتقالية وما بعدها.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية. وأرحب بعودة الممثل الخاص كوبيتش مرة أخرى إلى مجلس الأمن، وأرجو أن يتفضل بالإعراب عن امتناننا العميق لموظفي البعثة والفريق القطري للأمم المتحدة، على عملهما الدؤوب المتواصل وتفانيهما. وأود أيضا أن أشكر السفير تانين على شراكتها، وأن أهنيئ وزير الخارجية كار والسفير كوينلان على تولي أستراليا رئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، والقرارات المتعلقة بأفغانستان في المجلس.

تقف أفغانستان والمجتمع الدولي عند منعطف هام. وكما شهدنا خلال الأسابيع الأخيرة، لا تزال ثمة تحديات، ولكننا نواصل العمل معا لتحقيق أهدافنا المشتركة. قام الرئيس كرزاي بزيارة إلى واشنطن في كانون الثاني/يناير، وناقش مع الرئيس أوباما مسألة تعزيز المؤسسات الديمقراطية في أفغانستان، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد في الأجل الطويل. وأعاد الرئيسان أوباما وكرزاي أيضا التأكيد على اتفاق الشراكة الاستراتيجية الذي وقعته الولايات المتحدة وأفغانستان في أيار/مايو ٢٠١٢.

يظل الأمن أمرا أساسيا. وتمسك قوات الأمن الوطنية الأفغانية الآن بزمam المبادرة فيما يخص الإشراف على أمن ما يناهز ٩٠ في المائة من الشعب الأفغاني، ومع الإعلان مؤخرا عن الشريحة الرابعة، ستؤمن القوات الأفغانية قريبا ٥٢ مقاطعة جديدة في شمال ووسط أفغانستان.

على البعثة أن تظل شريكا ملتزما، وعلينا كمجلس مواصلة دعمنا خلال هذه الفترة الحاسمة.

وواجهت البعثة تخفيضات كبيرة في ميزانيتها على مدى العامين الماضيين، ونعتقد بأن تلك التخفيضات قد بلغت حدها الأقصى المعقول. ويتعين إضفاء الاستقرار على موارد البعثة الآن، وتمكين البعثة من تنفيذ ولايتها بدون المساس بوظائفها الأساسية. وتظل البعثة تشكل أولوية ويتعين تمويلها على هذا الأساس. ونحن نقدر دعم الأمم المتحدة في أفغانستان، ويسرنا تمديد ولاية البعثة لعام آخر.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية):
بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن امتناني للأمين العام على إحاطته الإعلامية وتقريره الأخير (S/2013/133) عن الحالة في أفغانستان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. كما أشكر السفير تانين ممثل أفغانستان على بيانه. وأود أن أرحب أيضا بالممثل الخاص للأمين العام، السيد يان كوبيتش، ووزراء الخارجية في أستراليا والدانمرك وفنلندا.

ترحب أذربيجان باعتماد القرار ٢٠٩٦ (٢٠١٣) اليوم، الذي يمدد ولاية البعثة لعام آخر. وعلى ضوء التحديات المتصلة بتقليص حجم الوجود العسكري الأجنبي في أفغانستان، ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بعملها الهام فيما يتعلق بتعزيز السلام والاستقرار في البلد دعما لأولويات الحكومة الأفغانية. إن الأثر الكبير لتخفيضات الميزانية على وجود البعثة في جميع أنحاء البلد وقدرتها على أداء مهامها المأذون بها، سيتطلب إدخال بعض التعديلات على طرائق عملها ونهجها. ونشدد على ضرورة تخصيص موارد كافية للبعثة بغية تمكينها من الوفاء بمهامها الرئيسية على نحو فعال.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت حكومة أفغانستان في إحراز التقدم صوب تحقيق أهداف العملية الانتقالية. ونرحب بازدياد تولي الحكومة لزام الأمور فيما

نتائج السلم والمصالحة الإنجازات التاريخية التي حققتها أفغانستان الموحدة وذات السيادة، خلال العقد الماضي، بما في ذلك حماية حقوق جميع مواطني أفغانستان، النساء والرجال منهم، كما يكفل ذلك الدستور.

على مدى العقد الماضي، تحررت المرأة الأفغانية من القمع الكامل الذي تعرضت له في ظل حكم حركة طالبان. إن المرأة شريكة ومساهمة أساسية في بناء مجتمع مدني قوي ودولة مستقرة. وتتولى المرأة الأفغانية مناصب على مستوى الوطن والولايات والبلديات، وهي عضو في المجلس الأعلى للسلام وفي مجالس السلام التابعة للولايات. وبدأت في القيام بأعمال تجارية من جميع الأنواع وإدارتها، وشكلت منظمات لخدمة مجتمعاتها المحلية وإسماع صوتها. وبينما تبني أفغانستان مستقبلا أفضل، يتعين مواصلة الاعتراف بإسهامات المرأة الأفغانية وقيمتها المتأصلة وكرامتها الأساسية.

ويعود التقدم الذي أحرزته أفغانستان أساسا إلى إصرار وعزم الشعب الأفغاني وعمله الدؤوب. إنه هو الذي قطع كل هذه الأشواط. كما قدم المجتمع الدولي مساعدة حيوية على طول الطريق، وسيواصل القيام بذلك.

ويتعين على جيران أفغانستان الاضطلاع بدور بناء فيما يخص إقامة أفغانستان مسالمة ومزدهرة. وتتمثل إحدى الوسائل في عملية إسطنبول، التي ستعقد اجتماعا وزاريا الشهر المقبل في ألماتي، ومن المتوقع أن تناقش تدابير بناء الثقة الستة، المتعلقة بمكافحة تجارة المخدرات ومكافحة الإرهاب، إلى جانب إرساء التجارة وبناء الهياكل الأساسية والتعليم وإدارة الكوارث. ويعد إحراز تقدم في تلك المجالات أمرا حيويا لبلوغ أفغانستان آمنة ومستقرة ومزدهرة.

واضطلعت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان منذ عام ٢٠٠٢، بدور أساسي فيما يخص تقدم البلد. وفي خضم مواصلة أفغانستان مرحلتها الانتقالية، يتعين

والتحديات الأمنية الإقليمية، والتنمية والمساعدة الإنسانية، أمر حيوي من أجل تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلد والمنطقة. وفي هذا الصدد، نشدد على الأهمية الخاصة لعملية اسطنبول "قلب آسيا" بشأن الأمن والتعاون على الصعيد الإقليمي بغية استتباب الأمن في أفغانستان وتحقيق الاستقرار فيها، وهي العملية التي اتخذت فعلا شكلا عمليا بينما يتسع نطاق أنشطتها بصورة كبيرة.

وباعتبار أذربيجان رئيسا مشاركا لعملية تدابير بناء الثقة في ميدان مكافحة المخدرات، عقدت اجتماعا لهذه العملية في ٢٥ كانون الثاني/يناير في باكو. وفي ٦ شباط/فبراير، استضفنا الاجتماع الرابع لعملية اسطنبول على مستوى كبار المسؤولين، الذي أقر خطط تنفيذ جميع تدابير بناء الثقة في ميدان مكافحة المخدرات، ونشدد على ضرورة تنفيذ هذه التدابير كافة في الوقت المناسب، ونتطلع إلى الاجتماع الوزاري القادم لهذه العملية، الذي سيعقد في الشهر المقبل في ألماتي.

تحتل أفغانستان بمكانة خاصة في السياسة الخارجية لأذربيجان. وبلدي يشارك منذ سنوات في الجهود الدولية في أفغانستان. وقد انضم إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية منذ بدايتها، وعزز مشاركته العسكرية فيها. وفي العام الماضي، قررنا مواصلة شراكتنا مع منظمة حلف شمال الأطلسي فيما يتعلق بالبعثة المعنية بالتدريب وإسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى أفغانستان خلال فترة ما بعد ٢٠١٤.

وتسمح أذربيجان لبلدان القوة الدولية للمساعدة الأمنية باستخدام أراضيها ومجالها الجوي لعمليات المرور العابر إلى أفغانستان. ويمثل هذا أكثر من ٣٥ في المائة من جميع عمليات المرور العابر غير المميتة. وبينما يتواصل التخطيط لانسحاب القوة وسحب عتادها من أفغانستان، تزداد أهمية دور أذربيجان باعتبارها بلدا للمرور العابر. وستتعزيز قدرات أذربيجان بإنجاز المرافق الأساسية الجديدة الإقليمية والوطنية، مثل خط السكة

يتعلق بالسلام والمصالحة في البلد، فضلا عما يبذله المجلس الأعلى للسلام من جهود متواصلة لتهيئة الظروف المواتية لتحقيق عملية مصالحة يقودها الأفغان ويتولون زمامها. ويكتسي دعم البعثة لأنشطة المجلس، وتنفيذ برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج، والحوار الإقليمي أهمية لتعزيز رؤية موحدة فيما بين جميع أبناء أفغانستان بشأن مستقبل يسوده السلام في البلد.

يتطلب تنفيذ إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة مشاركة حازمة ومستمرة من لدن الحكومة والمجتمع الدولي بغية الوفاء بالتزامهما. وإقرار السياسات العامة المعنية بإدارة المعونة والبرامج الوطنية الأربعة ذات الأولوية من جانب المجلس المشترك للتنسيق والرصد تطور يستحق الثناء، سيسمح بزيادة ترشيد تخصيص موارد المانحين وفقا لأولويات الحكومة.

لقد شكلت الفترة قيد الاستعراض استمرارا للانخفاض النوعي في عدد الحوادث المتعلقة بالأمن. ونحيط علما بنجاح عملية قوات الأمن الأفغانية والدولية لمنع وقوع الهجمات الإرهابية في كابول. وانخفاض عدد الضحايا المدنيين لأول مرة منذ

سنة أعوام تطور إيجابي، على الرغم من أن الأرقام لا تزال مرتفعا بسبب الهجمات المحددة الأهداف التي تشنها العناصر المناهضة للحكومة على المدنيين. ومن واجب جميع الأطراف في أفغانستان اتخاذ أقصى ما يمكن من تدابير لتفادي سقوط الضحايا من المدنيين. ويجب على المتمردين التنديد بأسلوب استهداف المدنيين، الذي يتنافى مع التعاليم الدينية والمبادئ الإنسانية ويقوض بصورة خطيرة الجهود الجارية لتحقيق المصالحة.

وتعزيز التعاون بين أفغانستان وجيرانها وغيرهم من النظراء، في إطار الآليات الثنائية والمتعددة الأطراف، بشأن مجموعة كبيرة من المسائل، بما في ذلك السلام والمصالحة،

السيدة بير سيفال (الأرجنتينية) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر الأمين العام على بيانه وتقريره الأخير عن الحالة في أفغانستان (S/2013/133). كما أشكر السفير تانين على مداخلته المهمة. وأود أيضا أن أנוه بجهود الممثل الخاص للأمين العام، السيد يان كويتش، على رأس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبالدور القيادي الذي تضطلع به أستراليا فيما يتعلق بهذه المسألة داخل مجلس الأمن.

تتعقد مناقشة اليوم في وقت حاسم بالنسبة لأفغانستان بينما نتطلع العملية الانتقالية المزدوجة التي ستجري في عام ٢٠١٤: الانتقال السياسي الذي سيتوج بالانتخابات الرئاسية وانتخابات المحافظات في نيسان/أبريل ٢٠١٤، وعملية نقل المسؤوليات الأمنية، التي ستطوي على إتمام انسحاب قوات القوة الدولية للمساعدة الأمنية بحلول نهاية عام ٢٠١٤، والنقل الكامل للمسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الأفغانية. وهذه الأحداث كافة، ستشكل لأفغانستان بداية مرحلة جديدة من السيادة والاستقلال، وبالتالي، فإن الاهتمام ينبغي ألا ينصب على مجرد كيفية كفاءة اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة نجاح العملية الانتقالية، الذي لا بد منه بغية إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في البلد، بل أيضا على طرائق وشكل المساعدات التي سيقدمها المجتمع الدولي بعد عام ٢٠١٤، بما في ذلك دور الأمم المتحدة والبعثة، التي مدد المجلس اليوم ولايتها لعام آخر. وفيما يتعلق بالانتخابات، من الأهمية بمكان أن تتخذ جميع الخطوات لكفالة بلوغنا نيسان/أبريل ٢٠١٤ بعملية انتخابية منظمة. وسيتعين على جميع المؤسسات الأفغانية الاتفاق على إطار قانوني سينظم هذه العملية ويزودها بقواعد أساسية واضحة. ومما لاشك فيه أن قرار السلطات الأفغانية طلب المساعدة من البعثة في هذا المجال تطور حاسم.

ونأمل أن يستمر هذا الدعم وأن يحقق نتائج ملموسة.

الحديديّة باكو تيبليسي - كارس والميناء الدولي الجديد للملاحة التجارية في باكو.

وتشارك أذربيجان بفعالية في المبادرات السياسية الدولية والإقليمية ذات الصلة، التي تروم تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان، بما فيها عملية اسطنبول "قلب آسيا"، التي نشارك فيها في رئاسة العملية المعنية بتدابير بناء الثقة في ميدان مكافحة المخدرات على الصعيد الإقليمي.

وإذ نصر على مساندة حكومة أفغانستان وشعبها في تطلعتهما المشروعة صوب التحول إلى دولة آمنة ومكتفية ذاتيا وقادرة على البقاء بالاعتماد على مقوماتها الذاتية، فإن أذربيجان تعزز مساعدتها الثنائية من خلال الدعم المالي وبرامج بناء القدرات في المجال العسكري ومجالات أخرى في أفغانستان. وفي العام الماضي، خصصنا مليوني يورو للصندوق الاستئماني للجيش الأفغاني. ونولي أولوية قصوى لمساعدة أفغانستان من خلال تنفيذ البرامج القائمة في مجال بناء القدرات والتدريب، ووضع برامج جديدة واتخاذ المبادرات في المجالات غير العسكرية، بما في ذلك الخدمة المدنية، وإنفاذ القانون، وأنشطة إزالة الألغام، ومراقبة الحدود، والجمارك، والصحة وإعادة التأهيل، والنقل، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وحوارنا وتفاعلنا المستمرين مع نظرائنا الأفغان في هذه المجالات - لا سيما الزيارات المتكررة خلال الأشهر القليلة الماضية إلى باكو وكابول التي قام بها كبار المسؤولين من مختلف وكالات البلدين - عززا علاقتنا الثنائية. ويسرني أن أحيط علما بأن وكالة أذربيجان للتعاون الدولي خصصت مؤخرا ١٥٠.٠٠٠ دولار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعما لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في أفغانستان.

وفي الختام، أود أن أعرب عن استمرار دعم بلدي لسيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية ووحدها، مجددا التأكيد على عزمنا مواصلة دعم جهود الشعب الأفغاني الشقيق لبناء مستقبل أفضل.

وبناء قدرات السلطات والمؤسسات الأفغانية من أجل تلبية احتياجات السكان الأفغان وتعزيز كفالة أن يمارسوا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق العملية الجارية للتنمية المستدامة. ولذلك، يجب أن تبدأ في عملية للتفكير في الدور المستقبلي للبعثة حتى عام ٢٠١٤ وما بعده. وتكتسي أهمية بالغة مسألة أن تكون بعثة الأمم المتحدة قوية مع ولاية واضحة وتملك الموارد اللازمة لتنفيذها. وسيشير ذلك إلى أن المجتمع الدولي لا يزال يدعم أفغانستان مستقرة ومزدهرة وديمقراطية وذات سيادة.

ولهذا السبب، نود أن نعرب عن ارتياحنا لأن ولاية بعثة الأمم المتحدة التي جددناها لدينا اليوم احتفظت بسماحتها الأساسية، بما في ذلك دور البعثة فيما يتعلق بالانتخابات بناء على طلب السلطات الأفغانية، والتركيز على حماية المدنيين ورصد انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في أفغانستان، ولا سيما فيما يتعلق بالنساء والأطفال. في ضوء التقرير الأخير للأمين العام عن العنف الجنسي في حالات النزاع (S/2013/149)، نرحب أيضا بكون أن القرار ٢٠٩٦ (٢٠١٣) يواصل التأكيد على أهمية تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن.

كما اضطلعت البعثة بدور هام في دعم الجهود التي تبذلها أفغانستان في تعزيز حقوق الإنسان وينبغي للبعثة أن تواصل الاضطلاع بهذا الدور. ونحن نشجع السلطات الأفغانية على مواصلة تعزيز نظام حماية فعال، مع الأخذ في الاعتبار بصفة خاصة التوصيات التي قدمتها المفوضة السامية لحقوق الإنسان في تقريرها الأخير عن الحالة في البلد.

لن يكون من الملائم من جانبنا أن نحاول تقديم توصيات بشأن الطريقة التي ينبغي للشعب الأفغاني وحكومته أن يحلوا

كما نتفهم أن تواصل التأهيل المهني لقوات الأمن الوطني الأفغانية، فضلا عن احترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ينبغي أن يستمر في كونهما عنصريين أساسيين في العملية الانتقالية التي ستضفي الطابع المؤسسي على حماية المدنيين وستكفل السيطرة المدنية على قطاع الأمن.

في هذا الصدد، لا يسعنا إلا أن نعرب عن القلق إزاء عدد الضحايا المدنيين الناجمة عن الصراع، الذي ولئن كان قد انخفض عما تم الإبلاغ عنه في عام ٢٠١٢، فإنه يظل أمرا غير مقبول. إن الزيادة في عدد الهجمات المتعمدة ضد المدنيين لمجرد الاعتقاد بأنهم يدعمون الحكومة أمر مثير للقلق البالغ، وكذلك الزيادة في عدد النساء والأطفال الذين قتلوا أو أصيبوا في تلك الفترة نفسها. ينبغي لجميع الأطراف، ولا سيما القوات المعارضة للحكومة المسؤولة عن وقوع معظم الضحايا، اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حماية المدنيين والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

بالنسبة للأرجنتين، يكتسي الحوار والمصالحة في أفغانستان أهمية من أجل تغيير دينامية الصراع والتصدي للتحديات الأمنية. نحن ندرك أن أي عملية للمصالحة الوطنية تُطلق يجب أن يديرها ويقودها الأفغان أنفسهم. في هذا الصدد، نؤيد الجهود التي يبذلها المجلس الأعلى للسلام. وفي الوقت نفسه، نود أن ننوه ونرحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة الباكستانية حتى يتسنى تحقيق عملية المصالحة. ونأمل أن تسفر الإشارات الإيجابية الناشئة عن إجراء حوار بمعايير وأهداف واضحة.

فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في أفغانستان، نعتقد أن لبعثة الأمم المتحدة دورا هاما للغاية في المرحلة الانتقالية وفي فترة ما بعد عام ٢٠١٤ في مجالات رئيسية، مثل تقديم الدعم للعملية الانتخابية، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والتنسيق بين المانحين والحكومة، وتيسير عملية السلام والمصالحة، وتنسيق المساعدة الإنسانية، والعودة وإعادة تأهيل اللاجئين

إلى الأمين العام وإلى موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. كما نشكر الممثل الدائم لأفغانستان على بيانه. وختاماً، أرحب بالوزراء الذين حضروا إلى نيويورك من أجل المشاركة في هذه المناقشة التي عقدتها الرئاسة الروسية للمجلس.

لا تزال الحالة في أفغانستان في صميم شواغل المجتمع الدولي، الذي لم يدخر جهداً في تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في ذلك البلد. ونتيجة لذلك، فإن تنفيذ عملية كابل، فيما يتعلق بالحكم الرشيد قد أحرزت تقدماً. إن الشركاء الدوليين يدعمون الحكومة الأفغانية في تنفيذ ومتابعة الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر طوكيو المعني بأفغانستان الذي انعقد في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٢. وعلى نفس المنوال، تواصلت المناقشات بشأن تحديد الأهداف فيما يتعلق بالعناصر الأساسية في إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة، التي يجب تحقيقها قبل اجتماع كبار المسؤولين في تموز/يوليه. ونأمل أن يتسنى تحقيق تلك الأهداف في إطار زمني قصير. وفي سياق مناقشتنا، فإن وفدي سوف يتناول خمس نقاط، وهي العملية السياسية، مسألة الأمن، حالة حقوق الإنسان والمعونة الإنسانية وآفة المخدرات.

فيما يتعلق بالعملية السياسية، ينوه تقرير الأمين العام بالجهود المبذولة من أجل المصالحة والتحصير للانتخابات في عام ٢٠١٤. ويحدونا الأمل في أن يساعد مؤتمر السلام لعلماء الدين، الذي سيعقد تحت رعاية المجلس الأعلى للسلام، وأنشطة التوعية والحوار فيما بين الأطراف الأفغانية، التي تعززها البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على تمتين الأساس لمصالحة حقيقية في البلد.

وفي الوقت نفسه، ننوه بالاستعداد الذي أعلنه رئيس البلد لتجديد الاتصالات مع عناصر حركة طالبان الراغبين في إجراء محادثات مع المجلس الأعلى. في هذا الصدد، ينبغي الترحيب بالالتزامات الحكومات الأفغانية والبريطانية والفرنسية والباكستانية

بها صعوباتهما. ومع ذلك، وفي الختام، أود أن أشير بإيجاز إلى ثلاث مسائل هامة بالنسبة للأرجنتين.

أولاً، لئن كنا نشجع عملية المصالحة الأفغانية، فإننا نرى أيضاً أن العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب ينبغي أن تكونا في صميم السعي إلى تحقيق السلام الدائم. ولهذا السبب، نعتقد أن الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتعزيز القدرة المؤسسية من أجل كفاءة المساءلة في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، تماشياً مع التوصيات الواردة في التقرير السنوي عن حماية المدنيين (S/2012/376) وفي تقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان.

ثانياً، استناداً إلى تقرير الأمين العام، ازدادت زراعة الخشخاش للسنة الثالثة على التوالي. هذا يعني أنه على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، لا تزال مشكلة الاتجار غير المشروع بالمواد الأفيونية تبعث على القلق الشديد. ونحن نفهم أن معالجة المسألة تتطلب استراتيجية شاملة تأخذ في الاعتبار العرض والطلب واعتماد تدابير الحظر والتدابير الاجتماعية - الاقتصادية. بالنسبة للأرجنتين، إن مسألة الإرهاب ومكافحة الاتجار بالمخدرات مسألتان منفصلتان وتتطلبان استراتيجيات مختلفة ومتميزة، فضلاً عن الالتزام الواضح من الحكومة الأفغانية ودول المنطقة والمجتمع الدولي.

ثالثاً، نحن مقتنعون بأن الأساس المتين للديمقراطية والسلام المستقر والدائم في أفغانستان لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التركيز الذي يشمل نطاقاً أوسع من أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتوطيد سيادة القانون. وهذا هو المستقبل الذي ننشده للبلد ويلتزم به المجتمع الدولي.

السيد مينون (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر الأمين العام على عرض تقريره عن الحالة في أفغانستان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان (S/2013/133). تود توغو أن تتقدم مجدداً بتهانيتها

العديدة التي وقعت، وخاصة الهجوم على مطار جلال آباد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، والهجوم على المديرية الوطنية للأمن ومديرتها العام، إلى جانب العنف المرتكب ضد المدنيين والاعتداءات على العاملين في الحقل الإنساني، كلها أمور مقلقة. ومع ذلك، فإن توغو تأمل أن تساعد برامج بناء قدرات الشرطة الوطنية والجيش الوطني في أفغانستان، إلى جانب مشروع تحويل الشرطة الوطنية، وهي مجرد قوة أمنية حاليا، إلى شرطة لإنفاذ القانون ومخاف الأحياء، على وضع الحالة الأمنية تحت السيطرة.

ونحن نشعر بالقلق بنفس الدرجة بشأن حالة حقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة. ونلاحظ، على سبيل المثال، اغتيال القائمة بعمل مدير إدارة شؤون المرأة في مقاطعة لغمان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وهو حادث الاغتيال الثاني لمن تتقلد هذا المنصب في غضون أقل من خمسة أشهر. ونلاحظ أيضا زيادة بنسبة ٢٠ في المائة في عدد النساء والفتيات اللاتي قتلن أو جرحن خلال العام الماضي. ومع ذلك، فإننا نرحب بالعمل الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة ومنظمة الصحة العالمية. فبدعمهم، أنشئت مراكز لعلاج ورعاية ضحايا العنف الجنسي. فيما يتعلق بحقوق الطفل، فإننا ممتنون للأمم المتحدة التي أعدت خطة العمل لمنع تجنيد القُصّر ومرافقتها بشأن قتل وتشويه الأطفال والعنف الجنسي ضد الأطفال. ونرحب بالدعم الكبير من جانب وزير خارجية أفغانستان والتزامه بتعاون اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات والفريق العامل الفني المعني بالأطفال والتزاع المسلح. ونرحب كذلك بالرسوم الذي أصدره الرئيس كرزاي في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٣ بشأن تنفيذ التوصيات عملا. بما خلصت إليه بعثة الأمم المتحدة من نتائج بشأن التعذيب الذي يرتكب في كثير من مؤسسات الدولة.

بالمساعدة على الجمع بين مختلف حساسيات أطراف المجتمع الأفغاني في سياق الحوار الشامل للجميع.

إن الدعوة إلى الانتخابات الرئاسية والانتخابات على مستوى المقاطعات وعقدها في غضون عام تبقى أساسية في العملية السياسية القائمة في أفغانستان. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، لاحظ الأمين العام في تقريره (S/2012/907) الافتقار إلى التوافق بين مجلسي الجمعية الوطنية فيما يتعلق بتعيين رئيس جديد وأعضاء اللجنة الانتخابية المستقلة. ومع أن الجمود ما زال قائما حتى يومنا هذا، فإننا نلاحظ بعض البوادر الإيجابية، مثل قرار البدء في توزيع بطاقات الهوية الوطنية الإلكترونية اعتبارا من ٢١ آذار/مارس، والمشاركة النشطة والمستمرة للأحزاب السياسية والمجتمع المدني في الأنشطة الانتخابية.

وعلاوة على ذلك، نرحب بالدعم المستمر الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مشروع الدعم الانتخابي ELECT II الذي يرمي إلى تعزيز القدرات القانونية والانتخابية للمؤسسات الأفغانية. كما نرحب بجلسات الحوار الإعلامية التي تهدف إلى تنسيق جهود أصحاب الشأن الدوليين في العملية الانتخابية. ونأمل كذلك في أن تسمح التوصيات التي قدمتها شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية في أعقاب بعثات التقييم الأخيرة بتحديد معايير المساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة. وندعو الحكومة الأفغانية إلى المحافظة على استقلال المؤسسات الانتخابية تلافيا لحدوث أزمة من شأنها أن تقوض العملية السياسية.

وما زال الأمن في أفغانستان مسألة تبعث على القلق الشديد، في الوقت الذي يستمر النقل التدريجي للمسؤوليات الأمنية من القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى المؤسسات الأمنية الأفغانية، التي ستصبح من الآن فصاعدا مسؤولة عن الأمن في جميع أنحاء البلد تقريبا. وفي واقع الأمر، فإن الحوادث

توغو بالجهود التي تبذلها السلطات الأفغانية من أجل إدماج أفغانستان في منظومة العولمة من خلال اتفاقات استراتيجية مع البلدان المجاورة وما وراءها. ويجب أن يتواصل دعم المجتمع الدولي دون انقطاع. ووجود بعثة الأمم المتحدة أساسيا، وينبغي ألا يدخر جهد لكفالة أن تكون البعثة قادرة على مواصلة عملها.

السيد كيم سوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):
أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن أفغانستان. كما أشكر السفير تانين، ممثل أفغانستان على بيانه، وأود أن أرحب بالسيد بوب كار، وزير خارجية أستراليا، في مناقشة مجلس الأمن اليوم.

تواجه أفغانستان عددا من المشاكل التي يجب أن تعالجها إذ تتجه إلى الانتقال الأمني والسياسي والاقتصادي في عام ٢٠١٤. وهذا النقل المرحلي للمسؤولية الأمنية الأساسية من القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى المؤسسات الأمنية الوطنية بمضي حسب الخطة الموضوعية. والجهود المستمرة للحكومة الأفغانية من أجل تنفيذ الالتزامات بموجب إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة، بما في ذلك الاستعدادات للانتخابات، أمر جدير بالذكر. ووضع إطار انتخابي ملائم وموثوق به من خلال عملية شفافة وتشاركية هو المفتاح لعقد انتخابات ناجحة. وعمل مجلس السلام الأعلى في إطار عملية السلام والمصالحة، الأفغانية القيادة والملكية، جدير بالتنويه والتشجيع على النحو الواجب أيضا.

ونرحب كذلك بالتقدم المحرز مؤخرا في مجال التنمية، بما في ذلك التصديق على سياسة إدارة المعونة. وعلى مدار العام المنصرم، أبدى المجتمع الدولي التزاما متجددا بتقديم الدعم طويل الأجل للشعب الأفغاني في المؤتمرات المعقودة في شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية وفي كابل وطوكيو. والآن، فإن التنفيذ الأمين وفي حينه للالتزامات المقطوعة أمر حيوي الأهمية

وفي الظروف الصعبة الحالية، تبقى الأوضاع الإنسانية هشة، على الرغم من الجهود التي تبذل لتحسينها. وتوغو تسرها المبادرات المتخذة لمواجهة تلك الصعوبات، وخاصة الاجتماع المعقود في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ بين أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان ومفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين بشأن تنفيذ استراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان لدعم العودة الطوعية وإعادة الإدماج الدائم وتقديم المساعدة للدول المضيفة. ولا بد من إيجاد حلول ملائمة أيضا لمسألة النازحين داخليا، حيث أن أعداد هؤلاء تزايد باستمرار. وتبقى المخدرات في أفغانستان مسألة متكررة. وتشير النتائج الأولية لتقييم مخاطر الأفيون الذي أجرته وزارة مكافحة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة هذا العام في مناطق عديدة من البلد، إلى تزايد زراعة خشخاش الأفيون للعام الثالث على التوالي. وفي ضوء التواجد المزعوم لعناصر الجهاديين والمجاهدين القادمين من أفغانستان والمنطقة ضمن المجموعات الإرهابية المسلحة والجهاديين الممولين بعائدات المخدرات في شمال مالي، نرى أنه ينبغي للأمين العام أن يحدد ما إذا كان للمخدرات غير المشروعة المنتجة في أفغانستان أو التي تنقل من خلالها أي دور في منطقة الساحل وغرب أفريقيا.

وفي الختام، نود أن نعرب عن عميق امتناننا للبلدان المجاورة لأفغانستان وبعثة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على جهودها الحثيثة في سياق بالغ الصعوبة لضمان مستقبل أكثر إشراقا لأفغانستان، في ضوء انسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ومن الواضح أنه مع الانسحاب المعلن للقوات الدولية الذي يجرى في العام القادم، ستبقى تحديات كثيرة بالرغم من التقدم المحرز ورغبة السلطات الأفغانية في العمل على إعادة بسط السيادة الدولية الكاملة على بلدها. وفي هذا الإطار، ترحب

إلى الحكومة الأفغانية في نهاية العام الماضي، وهي تتولى إدارة فريق تعمير مخفض في الوقت الحالي. علاوة على ذلك، وعقب تقديم مساهمة بمبلغ ١٥ مليون دولار إلى الصندوق الاستثماري للجيش الوطني الأفغاني في عام ٢٠١١، فقد ساهمت الحكومة الكورية بمبلغ إضافي قدره ١٥ مليون دولار إلى الصندوق الاستثماري، وبمبلغ آخر قدره ١٥ مليون دولار للصندوق الاستثماري المخصص لإرساء القانون والنظام في أفغانستان في عام ٢٠١٢.

ونقدر الدور الحاسم الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان فيما يتعلق بمساعدة الشعب الأفغاني وإرساء أسس السلام الدائم والتنمية المستدامة. ونتطلع، عقب اتخاذ قرار اليوم ٢٠٩٦ (٢٠١٣) بتمديد ولاية البعثة لمدة عام، إلى استمرار دور البعثة في دعم الحكومة الأفغانية في تحقيق أولويات التنمية والحوكمة، والأعمال التحضيرية للانتخابات وعملية تحقيق السلام والمصالحة. ولا تزال جمهورية كوريا ملتزمة بالعمل مع الحكومة الأفغانية وشعبها، علاوة على تقديم الدعم الكامل للبعثة في تنفيذ ولايتها.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة بشأن أفغانستان. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية، والممثل الدائم لأفغانستان، السفير تانين، على بيانه.

بفضل الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني، فقد جرت عملية الانتقال في أفغانستان في السنوات الأخيرة بطريقة سلسلة، وتم إحراز تقدم ملحوظ في تحقيق السلام والتعمير. واتخذت أفغانستان خطوات هامة صوب التحقيق الكامل للهدف النهائي المتمثل في بناء أفغانستان يتولى الأفغان زمام الأمور فيها.

لضمان الانتقال الناجح. وفي حين يتعين كفالة ملكية الحكومة الأفغانية للعملية الشاملة، فإن المساعدة المستمرة من المجتمع الدولي ستكون أكثر أهمية من أي وقت مضى بالنسبة للسلام والاستقرار في أفغانستان وصولا إلى عام ٢٠١٤ وما بعدها.

ونرحب بانخفاض عدد الخسائر المدنية في عام ٢٠١٢، وهو أول انخفاض من نوعه في ست سنوات. ولقد أحرزت القوات الدولية والسلطات الأفغانية تقدما في الحد من الخسائر بين المدنيين ومع ذلك، نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار المعاناة الشديدة للنساء والفتيات والأطفال، بما في ذلك من خلال استخدام الأطفال كمهاجرين انتحاريين والقتل المستهدف للنساء.

والجهود المتزايدة لتدريب القوات الأمنية الوطنية في أفغانستان وتوفير كل الدعم اللازم لها ستبقى مهمة أساسية من أجل حماية فعالة للمدنيين وضمان المساءلة.

لا تزال حالة لاجئي أفغانستان إحدى تلك الحالات التي طال أمدها كثيرا في العالم، مع ما يقرب من ٣ ملايين لاجئ ونصف مليون من المشردين داخليا. وندعو الحكومة الأفغانية إلى تعزيز جهودها الرامية إلى حمايتهم ومساعدتهم من أجل كفالة عودتهم بصورة مستدامة.

ويشكل تزايد إنتاج المخدرات والاتجار بها في أفغانستان مجالا آخر مثيرا للقلق. ويتعين، مع ازدياد زراعة الخشخاش للسنة الثالثة على التوالي، بذل المزيد من الجهود للتصدي لذلك التهديد. ونحث المجتمع الدولي والشركاء الإقليميين على مواصلة دعم الجهود التي تقودها أفغانستان من أجل التصدي لمشكلة المخدرات.

وتدعم حكومة جمهورية كوريا بنشاط بناء القدرات الأفغانية. وفي إطار تطوير استراتيجية فريق تعمير المقاطعات، نقلت الحكومة الكورية المسؤولية عن إدارة قاعدة فريق التعمير التابع لها، التي كانت في مقاطعة باروان في السابق،

لقد دخلت عملية نقل المسؤولية عن الأمن إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية مرحلتها الرابعة. وينبغي أن تتخذ الأطراف المعنية بنقل المسؤولية عن الأمن إلى الحكومة الأفغانية نهجا مسؤولا، وأن تواصل السير على نحو منظم، فضلا عن إيلاء الاهتمام اللازم لتعزيز بناء قدرات الجيش والشرطة الأفغانيين.

رابعا، هناك حاجة إلى زيادة المساعدة والدعم المستمر لعملية كابل. وينبغي أن تنفذ الأطراف المعنية تعهدات مساعداتها على نحو فعال، وفقا للأولويات المحددة في استراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية، ودعم أفغانستان في تعزيز قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية اعتمادا على قدراتها الذاتية. وتدعم الصين أفغانستان في مجال تعزيز التعاون مع الدول الإقليمية الأخرى على أساس الاحترام المتبادل والمساواة والمنفعة المتبادلتين.

وتدعم الصين أيضا بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في مواصلة الاضطلاع بدور مركزي في تسيق المساعدة الدولية المقدمة من أجل تحقيق السلام والتعمير في أفغانستان. وترحب الصين بالقرار ٢٠٩٦ (٢٠١٣)، الذي اتخذته مجلس الأمن اليوم بشأن تمديد ولاية البعثة. وتؤيد الصين توفير الموارد الكافية للبعثة بغية تمكينها من تنفيذ ولايتها. ومن المتوقع أن تستمر زيادة بناء المؤسسات الوطنية الأفغانية، فضلا عن زيادة قدرتها على تحقيق الحكم الذاتي خلال الفترة الانتقالية. وتأمل الصين أن تواصل البعثة المشاورات الكاملة مع الحكومة الأفغانية بشأن تنفيذ الولاية التي كلفها بها مجلس الأمن.

لقد التزمت الصين دائما بعلاقات حسن الجوار مع أفغانستان. وهي تولي أهمية لعملية السلام والتعمير الجارية في ذلك البلد، وتشارك فيها بصورة نشطة. وسنواصل تقديم المساعدة إلى أفغانستان بأفضل ما لدينا من قدرات، فضلا عن الاضطلاع بدور بناء من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان.

تمر الحالة في أفغانستان في الوقت الراهن بمنعطف حرج من المرحلة الانتقالية. ويقتضي بلوغ الهدف المتمثل في بناء أفغانستان تنعم بالاستقرار والازدهار، وتعيش فيها جميع الجماعات العرقية معا في وئام، بذل جهود من جانب الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني في الأجل الطويل، فضلا عن الدعم المتواصل وتقديم المساعدة من قبل المجتمع الدولي. وأود التأكيد على النقاط الأربع التالية.

أولا، تمثل الانتخابات الرئاسية وانتخابات المقاطعات المتوقع إجراؤها في عام ٢٠١٤ معلما هاما بالنسبة للعملية السياسية الجارية في أفغانستان. وترحب الصين بالجهود المبذولة والتقدم المحرز من قبل مختلف الأطراف في أفغانستان، فيما يتعلق بالتحضير لانتخابات عام ٢٠١٤. ويجدوننا الأمل في أن يواصل الشعب الأفغاني إجراء الحوار والمشاورات بوصفها وسيلة لمعالجة خلافاته بطريقة ملائمة وضمان نجاح الانتخابات بغية إرساء أساس متين لعملية التحول في البلد.

ثانيا، تؤيد الصين عملية السلام والمصالحة التي تقودها حكومة أفغانستان. ويجدوننا الأمل في أن تصغي الحكومة بعناية إلى الآراء التي أعرب عنها الشعب والعديد من الفصائل السياسية، فضلا عن توسيع نطاق قاعدة المصالحة وإحراز مزيد من التقدم. وندعم المجلس الأعلى للسلام في مواصلة الاضطلاع بدور إيجابي في تعزيز المصالحة الوطنية، ونرحب بالمساعدة التي قدمتها باكستان والدول الإقليمية الأخرى.

ثالثا، يمثل السلام والاستقرار الأساس لتحقيق المصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية في أفغانستان. ولا تزال الحالة الأمنية في البلد هشة، وتشعر الصين بالقلق إزاء العدد الكبير من الخسائر بين المدنيين. وأي فعل يسبب الخسائر في صفوف المدنيين الأبرياء ليس مقبولا. وينبغي أن تمثل جميع الأطراف للقانون الإنساني الدولي والقوانين الدولية الأخرى ذات الصلة، فضلا عن الوفاء بمسؤوليتها عن حماية المدنيين.

أفغانستان وما وراء حدودها. ومن الواضح أن تلك الحالة مثيرة لقلق الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي، اللذين يحشدان جهودهما معا في إطار ميثاق باريس وعملية اسطنبول.

إن تأثير هذه المسألة على مستقبل أفغانستان واضح. ولذلك، نعتقد أنه يمكن لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إدماجها بشكل مشروع، إن لم يكن في صميم ولايتها الحالية، فعلى الأقل في نظرها في مستقبلها في أفغانستان، في إطار من الاحترام الكامل لاختصاص مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وغني عن القول، في إطار دعم الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية.

ثانيا، ستكون الانتخابات الرئاسية في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤ والانتخابات التشريعية في عام ٢٠١٥ معلما هاما للمجتمع الدولي ودعمه الطويل الأجل لأفغانستان، على النحو المتفق عليه في إطار طوكيو. وندعو السلطات الأفغانية إلى تنظيم انتخابات تتسم بالمصداقية والشمول والشفافية والسلمية عن طريق إجراء تعداد للناخبين يمكن الاعتماد عليه، ووضع إطار تشريعي ملائم وتدابير قوية لمكافحة الغش، وعن طريق ضمان استقلال اللجنة الانتخابية المستقلة. ونؤيد الدور الداعم الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثالثا، في ما يتعلق بالمصالحة، فإن عملية سياسية حقيقية وشاملة فيما بين الأطراف الأفغانية هي وحدها التي من شأنها كفالة أفغانستان مستقرة وسلمية. تدعم فرنسا جهود المصالحة في ذلك البلد، وهي على استعداد للإسهام فيها، بالاتفاق طبعا مع السلطات الأفغانية. وفي شانتي في كانون الأول/ديسمبر الماضي، رحبنا بجلسة حوار ضمت مختلف شرائح المجتمع الأفغاني، جرى تنظيمها بشفافية كاملة مع الحكومة الأفغانية ومع الاحترام الكامل للجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن. ومن خلال اعتماد القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) والقرار ٢٠٨٢

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام والممثل الدائم لأفغانستان على ملاحظتهما. وأرحب أيضا بحضور السيد كوبيتش، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد أوساكاس، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في أفغانستان، وأؤيد البيان الذي أدلى به.

ومع انتهاء انسحاب قواتنا المقاتلة من أفغانستان، تبدأ مرحلة جديدة من العلاقات بين فرنسا وذلك البلد، وهو نوع مختلف من العلاقات، يقوم على تعزيز علاقات التعاون العسكري والمدني. ومنذ عام ٢٠٠٨، ظل الجيش الفرنسي يواصل الاضطلاع بمسؤولية تدريب قوات الأمن الأفغانية، علاوة على ضمان نقل تلك المسؤولية إلى السلطات المحلية في محافظة كاييسا ومنطقة سوروي. وقد تم الاضطلاع بتلك المهمة بصورة ناجحة. ويركز الجنود الفرنسيون الموجودون في أفغانستان الآن على سحب المعدات العسكرية، بالإضافة إلى مهام التدريب وإدارة المستشفى العسكري في كابول إلى جانب المطار. وبالتالي، فهم لا يزالون في خدمة القوات المتحالفة والسكان على حد سواء. وقد تم التوقيع والتصديق على معاهدة للصدقة والتعاون بين بلدينا. وقدمت أيضا المساعدة المالية إلى أفغانستان. ونظرا لأن قيمتها تصل إلى حوالي ٣٠٠ مليون يورو، فإن من المتوقع أن تساعد البلد على الانتقال من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلام.

ولا تزال أفغانستان تواصل السير في الطريق المؤدي إلى استعادة ممارسة السيادة الكاملة بانتهاء العملية الانتقالية. والمجتمع الدولي ملتزم بمواصلة دعمه أثناء عقد التحول. وأود في ذلك السياق، أن أشدد على ثلاثة تحديات يجب أن تواجهها أفغانستان.

أولا، فيما يتعلق بمكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها، فقد عرض مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في تقريره الأخير صورة مثيرة للقلق عن تلك الحالة والاتجاهات الحالية. ولن أعيد ذكر الأرقام أو الآثار المدمرة لتلك الآفة في

والانضمام إلى الجيش الوطني الأفغاني. وفي هذا السياق، يواصل المجلس الأعلى للسلام العمل جاهداً لتهيئة الظروف المفضية إلى المصالحة عن طريق بدء الحوار المباشر مع ممثلي المجتمع المدني والجماعات النسائية والزعماء الدينيين والشخصيات السياسية. سيكون عام ٢٠١٤ عاماً حاسماً بالنسبة لأفغانستان. وجرى تحديد موعدين انتخابيين رئيسيين يكتسيان أهمية خاصة لأنهما سوف يمثلان بداية عهد جديد في التاريخ الأفغاني. وفي هذا الصدد، علينا كفالة تنظيم الانتخابات بنجاح عن طريق الإصرار على أن تكون شاملة وشفافة ويمكن التعويل عليها. وفي هذا السياق، نرحب بالجهود التي تبذلها اللجنة الانتخابية المستقلة في التحضير للانتخابات. وفي هذا الصدد، سيكون لمشاركة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في العملية الانتخابية أثر إيجابي على هذه الانتخابات المقبلة، بمنحها المزيد من الشرعية والمصداقية في نظر المواطنين الأفغان.

لقد خطت أفغانستان خطوات كبيرة، رغم أنه لا يزال هناك العديد من التحديات. سيكون التعاون بين أفغانستان والبلدان المجاورة بالغ الأهمية ولا سيما بالنسبة لحل مسائل من قبيل مكافحة الاتجار بالمخدرات ومكافحة الإرهاب، التجارة، التعليم، إدارة الكوارث الطبيعية، والاستثمار. ويشيد المغرب بالمبادرات العديدة التي أطلقت في هذا الصدد، بما في ذلك الاجتماع الرفيع المستوى بشأن عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، الذي عقد في باكو.

وللتعاون بين أفغانستان والمجتمع الدولي أهمية ماثلة، في جملة أمور، للوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في إطار مؤتمر طوكيو. إن التزام الجهات المانحة الدولية والمؤسسات المالية بإعادة بناء أفغانستان أمر ضروري إذا أريد للبلد أن ينفذ أولوياته الوطنية.

(٢٠١٢)، أسهمنا أيضاً في إعادة توجيه نظام الجزاءات لجعله أكثر مؤاتاة للمصالحة.

أختتم بياني بالترحيب باعتماد القرار ٢٠٩٦ (٢٠١٣). ونشكر أستراليا على دورها كمييسر. ونأمل أيضاً أن يتسنى في العام القادم التوصل إلى ما تبين أنه غير ممكن هذا العام - الاتفاق على نص أقصر وأوضح وعلى ولاية تركز على الواقع في الميدان وأولويات الحكومة الأفغانية. من شأن هذا تعزيز اتساق أنشطة الأمم المتحدة في الميدان.

السيد بوشعرة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة الروسية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام وممثله الخاص لأفغانستان، السيد يان كوبي، على إحاطتيهما الإعلاميتين الفصليتين المفصلتين. كما أرحب بالسفير تانين وأشكره على بيانه. أخيراً، أود أيضاً أن أشكر أستراليا، التي يمثلها اليوم وزير الخارجية، على قيادتها داخل مجلس الأمن بشأن هذه المسألة.

يأتي التقرير المعروض علينا اليوم (S/2013/133) في لحظة حاسمة من تاريخ أفغانستان، قبل عام واحد من الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات المقررة في نيسان/أبريل ٢٠١٤، وقبل أشهر قليلة من انسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية من أفغانستان. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحسنت الحالة الأمنية في أفغانستان تحسناً كبيراً. للمرة الأولى منذ ست سنوات، حدث انخفاض في عدد الضحايا المدنيين، في الوقت الذي بدأت فيه قوات الأمن الأفغانية المرحلة الرابعة من عملية الانتقال، لتتولى السيطرة على أراض تقطنها أغلبية سكان البلد.

ويمكن عزو الانخفاض في عدد الضحايا جزئياً إلى البرنامج الأفغاني للسلام وإعادة الإدماج، الذي لا يزال في مرحلة بدء التنفيذ، وإلى الدور الهام الذي يضطلع به المجلس الأعلى للسلام. بحلول أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، انضم أكثر من ٦٠٠٠ مقاتل إلى البرنامج بهدف إلقاء أسلحتهم

بالقلق إزاء الأنشطة الإرهابية التي لا تزال تجري في أفغانستان والتي تقوض سلطة المؤسسات السياسية والأمنية في هذا البلد. نحن ندين بشكل خاص استخدام الدروع البشرية والأطفال لشن هجمات انتحارية، وندعو السلطات الأفغانية، بدعم من المجتمع الدولي، إلى مكافحة هذه الأنشطة الإرهابية.

وإلى جانب الأمن، تعتقد رواندا أيضا أن المصالحة والوحدة الوطنية، من خلال عملية تقودها أفغانستان وتملك فيها زمام المبادرة، تكتسيان أهمية قصوى. ونشيد بالجهود التي يبذلها المجلس الأعلى للسلام لتعزيز المصالحة في أفغانستان، ونعرب عن تقديرنا لبعثة الأمم المتحدة على دعم هذه العملية. ونحن نعتقد أن السلام الدائم في أفغانستان لن يتحقق إلا بإجراء حوار شامل جدا. ونرحب بالقرار الذي اتخذته بعض أعضاء حركة طالبان بنبذ العنف والإرهاب، وبالانخراط في العملية السياسية وعملية المصالحة مع كابل.

وكما نعلم جميعا، لا يمكن اعتبار المصالحة بمعزل عن الديناميات الإقليمية. وقد شعرنا بالتشجيع إزاء التقدم نحو مزيد من التعاون الإقليمي الذي تحقق في الأشهر الأخيرة. ونحن نؤيد عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان. وعلى وجه الخصوص، نشيد بباكستان المجاورة لدعمها السلام والمصالحة في أفغانستان، الأمر الذي أثبتته مرة أخرى بالإفراج عن ٢٦ شخصا من حركة طالبان الأفغانية في شباط/فبراير.

وترحب رواندا بإجراء انتخابات المجلس الرئاسي وعلى مستوى المقاطعات في نيسان/أبريل ٢٠١٣. فسوف تكون هذه الانتخابات حجر الزاوية للعملية الديمقراطية الجارية في أفغانستان بينما يحدث الخفض التدريجي للقوات الدولية. ونشيد بالحكومة الأفغانية لما حقته بالفعل في التحضير للانتخابات. ونطلب إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة

وفي الختام، يرى بلدي أنه من المهم مواصلة العملية الجارية منذ سنوات عديدة لتحقيق الاستقرار في أفغانستان، الخارجة من صراع طال أمده، ومساعدتها للوقوف على أرضية أكثر صلابة ولإعادة البناء. سوف يتطلب هذا دعم المجتمع الدولي، لكن يجب أن يكون بقيادة الأفغان ولما فيه صالح الشعب الأفغاني. ونشيد بالممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على عملهم الرائع في أفغانستان.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة الراهنة في أفغانستان. وأود أيضا أن أشكر زميلنا الجيد السفير تانين على بيانه.

تشجع رواندا، بطبيعة الحال، التطورات الإيجابية في أفغانستان، التي أبرزها الأمين العام، على الرغم من التحديات التي لا تزال الحكومة الأفغانية تواجهها. نحن نقدر العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في مجال مساعدة شعب وحكومة أفغانستان، ونحن مقتنعون بأن القرار ٢٠٩٦ (٢٠١٣)، الذي اعتمد للتو، سوف يمكن البعثة بشكل ما من تنفيذ ولايتها على نحو أفضل مع التركيز على الأولويات الرئيسية في أفغانستان.

يؤكد القرار ٢٠٩٦ (٢٠١٣) من جديد التزام المجلس القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدها الوطنية. ولذلك، نعرب عن تقديرنا للقوة الدولية للمساعدة الأمنية على العمل الذي اضطلعت به في قتال القوات المناهضة للحكومة وفي تعزيز قدرات قوات الأمن الأفغانية. ونرحب بالقرار القاضي بسحب القوات الدولية مع حلول عام ٢٠١٤، الذي سيكون بداية عهد جديد في تاريخ أفغانستان.

ونحيط علما بانخفاض عدد الحوادث والضحايا في صفوف المدنيين لأول مرة منذ ست سنوات، لكننا ما برحنا نشعر

السيدة لو كاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على تقريره (S/2013/133) وعلى عرضه الشامل للمجلس هذا الصباح. وأود أيضا أن أشكر ممثله الخاص، السيد يان كويش، على عمله رئيسا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونحن نرحب بالتزام وتفاني موظفي بعثة الأمم المتحدة الذين يضطلعون بأعمال هامة بكفاءة، في ظل ظروف صعبة. وأخيرا، أود أن أشكر السفير تانين على العرض الثير جدا الذي قدمه بشأن أولويات بلده.

وتؤيد لكسمبرغ البيان الذي سيدي به الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في أفغانستان.

سوف أتناول ثلاث نقاط، ألا وهي التزام المجتمع الدولي، والدور الرئيسي للسلطات الأفغانية، وأخيرا، حماية حقوق الإنسان في أفغانستان.

بتحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة اليوم، نعترف حقا بدعم المجتمع الدولي لأفغانستان لأمد طويل. وينبغي للانسحاب المزمع للقوات الدولية بنهاية عام ٢٠١٤ ألا يؤدي إلى انسحاب المجتمع الدولي. بدلا من ذلك، يجب أن نتحرك نحو تجديد التزامنا بمساعدة أفغانستان على تحقيق تحولها إلى مجتمع مستقر وديمقراطي. ويجب أن يقف المجتمع الدولي إلى جانب أفغانستان خلال تلك الفترة الحرجة. ولقد اختارت لكسمبرغ أن تفعل ذلك باعتماد نهج شامل يجمع بين أدوات الدبلوماسية والتنمية والدفاع.

وفي مجال التعاون الإنمائي، تؤيد بصفة خاصة عمل برنامج الأغذية العالمي في أفغانستان. وبناء على التزام متعدد السنوات، نساهم أيضا في صناديق إعادة إعمار أفغانستان التي يديرها البنك الدولي. كما أننا نساهم في السياق الأوروبي. إذ يقوم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بمنح أفغانستان سنويا أكثر من بليون يورو كمعونة إنمائية.

إلى أفغانستان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مواصلة تقديم الدعم في مجال تعزيز القدرات الانتخابية لأفغانستان.

بيد أننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء حالة حقوق الإنسان في أفغانستان، وبخاصة العنف ضد المرأة. وفي هذا الصدد، نحتاج مع ذلك إلى رؤية الحالة من منظور تاريخي، وإلى أن نتذكر ما كانت عليه حالة المرأة خلال حكم حركة طالبان. ونشعر بالتشجيع إزاء عزم الحكومة الأفغانية على تنفيذ القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد النساء في أفغانستان. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم في هذا الصدد.

وغني عن القول إنه كانت للحرب في أفغانستان، عقب فترة طويلة من الظلمة التي اتصفت بها حقبة طالبان، آثار سلبية على الوضع الاقتصادي والإنساني في البلد. ونحن نشجب الأزمة الإنسانية في أفغانستان، حيث سجل أكثر من ٣ ملايين لاجئ في إيران وباكستان المجاورتين، ناهيك عن العدد المتزايد من الأشخاص المشردين داخليا، الذين تتفاقم حالتهم بسبب الكوارث الطبيعية والفقر. ونرحب بمؤتمر طوكيو الذي انعقد في تموز/يوليه ٢٠١٢، حيث تعهد المانحون بتقديم ١٦ بليون دولار كمساعدات إنمائية. ونحث جميع الشركاء الدوليين على تجسيد دعمهم وتبرعاتهم لأفغانستان، بما في ذلك عن طريق إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة.

وأود أن أختتم بياني بالإشادة بالرئيس حامد كرزاي وحكومته للإنجازات الهائلة التي تحققت منذ عام ٢٠٠١. ونشيد أيضا بالقوة الدولية للمساعدة الأمنية والبلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لتضحياتها في سبيل قضية السلام والأمن والاستقرار في أفغانستان. كما أود أن أرحب بمعالي السيد بوب كار، وزير خارجية أستراليا. وأود أن أثني عليه وعلى زميلنا السفير كوينلان للعمل الجيد الذي تم القيام به.

وفي ما يتعلق بالمصالحة الوطنية، نؤيد مبادرات المجلس الأعلى للسلام، ونرحب بالبعد الإقليمي الذي اتخذته جهود المصالحة في الأشهر الأخيرة.

وحقوق الإنسان هي النقطة الثالثة والأخيرة التي أود أن أتناولها. دعونا لا ننسى أن أفغانستان هي أولا وقبل كل شيء بلد فيه أكثر من ٣٠ مليون نسمة يتوقون إلى حياة طبيعية لأنفسهم وأسرهم، بما في ذلك احترام حقوقهم الأساسية. وفي هذا السياق، نرحب بالمكانة الهامة التي توليها ولاية بعثة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشكل عام، ولحقوق النساء والأطفال بشكل خاص.

وبشأن حقوق الأطفال، نحن قلقون جدا إزاء استمرار تجنيد حركة الطالبان والقاعدة والمجموعات المتطرفة الأخرى للأطفال واستخدامهم لشن هجمات انتحارية، في جملة أمور أخرى. ونشعر بالقلق أيضا إزاء الانتهاكات التي ترتكب ضد الأطفال والانتهاكات الخطيرة الأخرى، وبخاصة استمرار الهجمات ضد المدارس.

وفي المقابل، نود أن ننوه بالجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية لتنفيذ خطة العمل لمكافحة تجنيد الأطفال واستخدامهم في قوات الأمن الوطنية الأفغانية، الموقعة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ومن المهم أن تواصل بعثة الأمم المتحدة تقديم الدعم الفعال للسلطات الأفغانية في تنفيذ تلك الخطة، وأن توفر القدرات والخبرات التي يحتاجها المجلس لتحقيق هذه الغاية.

وبصورة مماثلة، نؤيد نداء الأمين العام بمواصلة بحث المسألة، بالتحديد الأطفال في الصراعات المسلحة الواردة في تقريره المقدم إلى المجلس في خطوة تتماشى مع القرارات ذات الصلة. وفي الواقع، أن ذلك جانب رئيسي يجب على المجلس أن يولي أهمية إذا ما أردنا دعم الأنشطة في مجال حماية الأطفال.

وما فتئت لكسمبرغ تشارك في القوة الدولية للمساعدة الأمنية منذ عام ٢٠٠٣. ولقد التزمنا في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي الذي انعقد في شيكاغو بمواصلة إسهامنا الكبير في تمويل قوات الأمن الوطنية الأفغانية، مع تقديم تبرع سنوي قدره ٥ ملايين دولار. وأخيرا، ومن خلال الاتحاد الأوروبي، يشارك بلدي أيضا في تدريب الشرطة الأفغانية.

إن المساعدة الكبيرة التي يقدمها المجتمع الدولي لن تؤتي أكلها إلا إذا كان هناك التزام مشترك لتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في المؤتمرات الدولية التي تعاقبت في السنوات الأخيرة. وفي موازاة ذلك، يجب أن تواصل أفغانستان بذل جهودها في مجالات سيادة القانون، والانتخابات الديمقراطية، ومكافحة الفساد، ومكافحة الاتجار بالمخدرات، واحترام حقوق الإنسان.

وهذا يقودني إلى النقطة الثانية. مهما كان الدعم المقدم من المجتمع الدولي، فإن المفتاح الحقيقي للنجاح في نهاية المطاف يكمن في أيدي الأفغان أنفسهم. وستكون إرادتهم السياسية حاسمة. لهذا السبب نؤيد تماما تحقيق هدف المرحلة الانتقالية بغية تمكين الشعب الأفغاني من تولي زمام مصيره بنفسه تدريجيا عن طريق تحمّل مسؤولية الأمن وإعادة الإعمار. والاولوية في هذا الجهد المتعلقة بالملكية يجب أن تذهب إلى العملية الانتخابية وعملية المصالحة، وكناتهما بقيادة الأفغان.

وبالنسبة إلى الأعمال التحضيرية للانتخابات، ننضم إلى دعوة الأمين العام في تقريره لحث الأطراف المعنية على اتخاذ موقف بناء من أجل اجتناب حالة الاخفاق التي ستكون عواقبها وخيمة. وبشكل أعم، وكما ذكر عدد من المتكلمين هذا الصباح، من المهم كفالة مشاركة واسعة النطاق ووضع آليات انتخابية ذات مصداقية وشفافة، بغية ضمان أن تحظى نتائج الانتخابات باعتراف السكان وقبولهم على نطاق واسع. وفي هذا الصدد، من الضروري أن تشارك المرأة بأمان في الانتخابات المقبلة بصفتها ناضجة ومرشحة على حد سواء.

لا تزال قوة المساعدة الأمنية الدولية تضطلع بعملية الانتقال الأمني إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية في الموقع المحدد. وهذا العام مع الإعلان عن أن الشريحة الخامسة للقوات الأفغانية سوف تتولى المسؤولية الرئيسية عن الأمن لجميع القطاعات السكانية الأفغانية التي يبلغ عددها ٢٧ مليون نسمة تقريبا. وبما أن القوة الوطنية الأمنية الأفغانية ستظل تزداد ثقة وخبرة عملياتية، وبالمثل ستزداد ثقة السكان الأفغان بها. وما فتئا مقتنعين بأنها ستكون على أهبة الاستعداد وقادرة على الاضطلاع بفعالية بأمن أفغانستان بعد عام ٢٠١٤، وستتصدى لأي تهديد من بقايا المتمردين. وبقيامها بذلك ستحتضن بالدعم الكامل من المملكة المتحدة والمجتمع الدولي.

غير أن التصدي للشواغل الأمنية ما هو إلا جزء من الصورة. فإحراز تقدم ملموس ودائم في السلم وعملية المصالحة يجب أن يمضيا يدا بيد. في الأشهر الأخيرة، شهدنا توافقا قويا في الآراء مؤداه أن هناك تسوية سياسية شاملة توفر أفضل فرصة للسلم والاستقرار في أفغانستان.

نرحب ترحيبا خاصا بالجهود التي تقوم بها أفغانستان وباكستان لتعزيز علاقتهما وتفاهمهما المشترك بشأن عملية السلم والمصالحة الأفغانية. في شباط/فبراير وافق زعماء البلدين على زيادة التعاون بين المؤسسات العسكرية والاستخباراتية لتعزيز التنسيق في إطلاق سراح السجناء التابعين لحركة طالبان من مراكز الاحتجاز الباكستانية ودعم فتح مكتب في الدوحة بغرض إجراء المفاوضات السلمية بين مجلس السلام الأفغاني الأعلى والممثلين المفوضين لحركة طالبان. إن ذلك يبعث برسالة واضحة لطالبان مؤداها: "لقد حان الوقت الآن للمشاركة في عملية سياسية سلمية".

وثمة ركيزة أخرى في إحلال السلام المستدام ستتمثل في انتخابات ذات مصداقية تجسد إرادة الشعب الأفغاني. لقد بدأت التحضيرات التي تقودها أفغانستان للانتخابات الرئاسية

في الختام، تكرر لكسمبرغ دعمها الكامل لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان التي جددناها من فورنا. إنها ولاية بعيدة الأثر، أي أنها ولاية سوف تخدم الشعب الأفغاني وتكون شاهدة على إرادة المجتمع الدولي للتكاتف مع أفغانستان.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بشكر الأمين العام على تقريره (S/2013/133) وبيانه هذا الصباح. نرحب أيضا في المجلس بالممثل الخاص، السيد يان كويش. أود أيضا أن أشكر السفير تانين على مساهمته في مناقشة اليوم ونشكر وزير الخارجية كار وأعضاء وفد أستراليا على قيادتهم للمجلس بشأن المسائل المطروحة أمامنا.

ترحب المملكة المتحدة اليوم باتخاذ القرار ٢٠٩٦ (٢٠١٣) الذي يحدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لمدة ١٢ شهرا أخرى. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأنوه باستمرار بقيادة الممثل الخاص للأمين العام والعمل الشاق الذي قام به موظفوه طيلة العام الماضي.

أود أن أركز في ملاحظاتي اليوم على أربعة مجالات وهي، نقل المسؤولية الأمنية إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية، وإحراز تقدم بشأن آفاق السلم، والمصالحة، والتحضيرات للانتخابات التي ستعقد في عام ٢٠١٤، وبصورة أوسع، التزام المجتمع الدولي الطويل الأجل نحو أفغانستان.

إنني إذ أتكلم أولا عن عملية انتقال المسؤولية الأمنية إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية، أود أن أشيد بجميع النساء والرجال العاملين في بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان وأعضاء قوات الأمن الوطنية الأفغانية الذين عملوا معهم. أنهم ما برحوا يضطعون بواجباتهم بدرجة كبيرة من الاحترافية والشجاعة. وتعرب المملكة المتحدة عن تقديرها لمساهماتهم الرائعة في إحلال السلم والأمن في أفغانستان.

وأفغانستان مستقرة وآمنة ومزدهرة يصب في مصلحتنا جميعا، وهذا شيء يستحقه الشعب الأفغاني.

السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الاتحاد الروسي على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة. أود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على عرضه لتقريره (S/2013/133) وعلى انضمامه إلينا اليوم. كذلك أشكر السفير زاهر تانين على بيانه الهام وأرحب هنا اليوم بوجود السيد بوب كار، وزير خارجية استراليا.

توفر مناقشتنا اليوم فرصة لإجراء تقييم عميق في يأتي أوانه توطئة لحقبة ما بعد عام ٢٠١٤ في أفغانستان. لقد بدأنا عاما تاريخيا حاسما آخر بالنسبة لأفغانستان والأمم المتحدة. إننا إذ ندخل هذه المرحلة الجديدة، فإن إحلال السلم والاستقرار سيتوقف على قدرة الشعب الأفغاني ليس فقط على ضمان السلم والأمن، بل أيضا على إقامة حكم ديمقراطي وتحقيق المصالحة الوطنية، وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان خلال عملية الانتقال السياسي والعسكري في عام ٢٠١٤. في ذلك السياق، أود إبداء أربع ملاحظات.

أولا، نعتبر أنه من اللازم إحلال السلام والاستقرار وتطبيع الساحة السياسية الأفغانية، أي عقد انتخابات رئاسية موثوقة وشاملة وشفافة في عام ٢٠١٤ تتماشى بدقة مع أحكام الدستور الأفغاني. لذلك، ينبغي لنا جميعا أن نتابع عن كثب التقدم المحرز في عملية الإصلاح الانتخابي ونتيجة عمل الهيئة المستقلة للانتخابات، بما في ذلك تعيين رئيسها المقبل. وينبغي للهيئة المستقلة للانتخابات ولجنة الشكاوى الانتخابية الاستفادة من المداولات الجارية مع الأمم المتحدة لمواصلة تعزيز قدرتهما.

ثانيا، نرى ثمة خطوة هامة أخرى في العملية السياسية يتعين القيام بها ألا وهي ضرورة الاستمرار في عملية المصالحة الوطنية بقيادة أفغانية وملكية أفغانية.

وانتخابات مجالس المحافظات في عام ٢٠١٤، واتخذت القرارات بشأن قضايا من قبيل التسجيل للتصويت. فالوقت قصير وينبغي للبرلمان الأفغاني أن يضع الأولويات المتعلقة بالنظر في الإصلاحات الانتخابية. ومن المهم أيضا أن تقوم الهيئة المستقلة للانتخابات والسلطات الأفغانية بالعمل على إنشاء آليات ذات مصداقية لتلقي الشكاوى ومنع التزوير.

لقد شددت في مناسبات عديدة على التزام المملكة المتحدة الطويل الأجل نحو الشعب الأفغاني. أود أن أفعل ذلك مرة أخرى. إن المملكة المتحدة ستفي بجميع التزاماتها نحو أفغانستان، الآن وبعد عام ٢٠١٤. وإن دعم المملكة المتحدة لأفغانستان سوف يتجاوز العنصر الأمني. وسنسعى إلى إقامة علاقة تركز على الازدهار والدبلوماسية والتنمية كما ورد في وثيقة الشراكة الاستراتيجية الدائمة الموقعة في عام ٢٠١٢.

إن حكومة أفغانستان، بفضل دعم المجتمع الدولي، سوف تواصل تحقيق المزيد من التقدم في المجالات التي تدعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين. وتشمل تلك المجالات، بوجه الخصوص، ميادين من قبيل التعليم والصحة وغير ذلك من الخدمات الأساسية التي تقدم للنساء والفتيات، وتعزيز احترام حقوق الإنسان ليتسنى للجميع القيام بدوره في الحياة الجماعية المتمثلة في تحقيق الاستقرار والازدهار في أفغانستان. من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة، تعتبر المسؤولية المتبادلة على جانب عظيم من الأهمية. وتعلق المملكة المتحدة أهمية كبيرة على ذلك، وسوف تسعى للقيام بدور رئيسي في دعم مسؤولياتنا المشتركة وتحمل كل واحد منا المسؤولية عن الوعود التي قطعها. ونتوق إلى المشاركة في عام ٢٠١٤ في رئاسة أول استعراض وزاري للتقدم المحرز بشأن التزامات طوكيو.

إن أفغانستان إذ تمضي من عقد الانتقال إلى عقد التحول، فإننا نركز على الفرص والتحديات الكبيرة التي أمامنا. وقيام

تاما جميع جهود الأمم المتحدة في ذلك المجال. ونشيد بالتقارير المواضيعية الواردة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان عن أعمال العنف المرتكبة ضد النساء وحالة المحتجزين والمسألة المتعلقة بحماية المدنيين. وأحدثت هذه التقارير تأثيرا على الحكومة، التي تتخذ بالفعل خطوات للاستجابة لنتائج وتوصيات التقرير عن حالة المحتجزين.

وإذ انتقل الآن إلى تطور التعاون الإقليمي بين أفغانستان وجيرانها، فإننا نؤيد عملية اسطنبول. ونشعر بالتشجيع من الاجتماع الذي عقد مؤخرا في باكو، وايد تنفيذ خطط لتدابير بناء الثقة. كما نشيد بالرؤية المشتركة لأفغانستان وباكستان وإيران الرامية إلى إيجاد حلول استراتيجية للاجئين الأفغان.

وفي ما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة، تؤيد غواتيمالا تجديد ولاية البعثة لفترة ١٢ شهرا. ولكي تكون عملية الانتقال فعالة حقا ولا رجعة فيها، لا بد أن تصبح مؤسسات أفغانستان قوية وقادرة. ونرى أن الأمم المتحدة بشكل عام، وبعثة الأمم المتحدة على وجه الخصوص، تضطلع بدور هام في الجوانب المدنية لعملية الانتقال. وثمة ما يدعو إلى استمرار وجود قوي ولا مركزي في جميع أنحاء البلد بعد عام ٢٠١٤. واتفق مع الأولويات المحددة في الفقرة ٦٦ من تقرير الأمين العام. وفي الوقت نفسه، نحن نتحمل المسؤولية عن ضمان تزويد بعثة الأمم المتحدة بالموارد اللازمة لتقديم الدعم المطلوب.

وفي الختام، نعتقد أن الأمم المتحدة تحظى بتجربة متعددة الأطراف وبالقدرة على التنسيق والحياد اللازم لمواجهة تحديات ومتطلبات عقد التحول بعد عام ٢٠١٤. وناشد الجميع متابعة التزامات طوكيو وعدم التخلي عن أهداف الشراكة القائمة بين المجتمع الدولي وأفغانستان. ولا يمكننا أن نتغاضى عن الصورة العامة في حين نعلم مدى العمل الذي لا يزال يتعين القيام به. وفي مجلس الأمن، ستعمل غواتيمالا ليس على أساس تأييدها لقيادة

ونؤيد الجهود التي يبذلها السيد صلاح الدين رباني والمجلس الاعلى للسلام في أفغانستان لمواصلة السير في طريق المفاوضات من أجل التوصل إلى السلام المستدام والدائم. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان مواصلة توجيه رسالة واضحة إلى المعارضين السياسيين مفادها أن الحوار من أجل المصالحة لن يجرى سوى مع من يبنذون العنف وليس لديهم صلات بالمنظمات الإرهابية ويحترمون الدستور، بما في ذلك أحكامه المتعلقة بحقوق الإنسان. ونرحب بالانخراط البناء مع باكستان، بما في ذلك ما يجري بشكل ثنائي تحت إشراف المملكة المتحدة، بالنظر لكون باكستان شريكا هاما بالنسبة لأفغانستان وللمنطقة.

ثالثا، نحن نشيد بالتقدم المستمر المحرز الذي شهدناه في نقل المسؤولية عن الشؤون الأمنية، الذي دخل بالفعل مرحلته الرابعة، بوجود ٨٧ في المائة من السكان الآن يعيشون في ظل الأمن الأفغاني. ونذكر انه، في إطار الانتقال، سيتطور دور القوة الدولية للمساعدة الأمنية من مجال القتال إلى مجال التدريب وتقديم المشورة والدعم. وفي فترة ما بعد عام ٢٠١٤، سيتعين على قوات الأمن الأفغانية أن تظهر درجة استعدادها لأن تتولى بمفردها مكافحة المشاكل العالمية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وصلاتها بالإتجار غير المشروع بالمخدرات.

رابعا، بالرغم من التقدم التدريجي المحرز في بعض المجالات، لا تزال حالة حقوق الإنسان تستدعي القلق لأسباب عديدة. ونلاحظ أنه مع أن عدد الوفيات والإصابات بين المدنيين انخفض بنسبة ٤ في المائة خلال العام الماضي، فإن عدد الهجمات على النساء والفتيات ازداد بنسبة ٢٠ في المائة، بالترادف مع الحالة المزرية التي لا تزال النساء والفتيات يواجهنها في أفغانستان. ونثق بأن الحكومة الأفغانية ستتخذ تدابير ملموسة لحماية حقوقهن وضمانها، ونحن نؤيد تأييدا

وفي الأعوام الـ ١٠ الماضية، دفع شعبا أفغانستان وباكستان ومنظمة حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة وغيرها من البلدان ثمنا باهظا من الدماء والموارد. وقدم موظفو باكستان المدنيون والعسكريون تضحيات غير مسبوقه. وينبغي ألا تذهب كل تلك التضحيات أدراج الرياح. ولا بد أن ينجح شعب أفغانستان، ولا بد أن نكلل بالنجاح معه.

ويبدو أن مجرى الأمر يتغير. ونشعر بالتشجيع من التقدم الذي أحرز مؤخرا في أفغانستان، بالرغم من المشاكل الضاربة الجذور في أكثر من ثلاثة عقود من النزاع والاضطرابات.

وما فتئت باكستان تدعم وتيسر عمل الأمم المتحدة في أفغانستان. والقرار ٢٠٩٦ (٢٠١٣)، الذي اتخذ مجلس الأمن اليوم، يكلف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بمهمة تيسير المصالحة الوطنية ودعم العملية الانتخابية والحكم وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونحث الأمم المتحدة على مواصلة مشاركتها في بناء المؤسسات وعملية السلام وجهود مكافحة المخدرات وعودة اللاجئين وإعادة تأهيلهم وتنسيق المساعدة الإنسانية.

وينبغي تحديد الدور السياسي للأمم المتحدة على المدى الطويل استنادا إلى الحقائق على أرض الواقع، والأهم من ذلك، استنادا إلى موافقة وتطلعات شعب أفغانستان. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن توقعاتنا يجب أن تظل واقعية. وإذا حدثت نكسات مؤقتة، يجب أن نمضي في طريقنا. وقد جدد المجلس اليوم ولاية بعثة الأمم المتحدة لمدة ١٢ شهرا. ونغتنم هذه الفرصة لنشيد بالمثل الخاص للأمين العام يان كوبيتش وأعضاء فريقه على عملهم الجدير بالثناء في أفغانستان.

والبعثة، بوصفها من عناصر التمكين وبناء القدرات، يجب دعم أثرها بـموارد كافية. وينبغي ألا يجد إرهاب الماخن والقيود المالية في ظل المناخ الاقتصادي الدولي من تدفق المساعدات والاستثمارات إلى أفغانستان. ولا بد من احترام

أفغانستان وملكيته لعملية الانتقال فحسب، بل أيضا بشأن مسؤولية المجلس الاولية عن صون السلام والأمن الدوليين.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):
سيدي الرئيس، نرحب بمبادرتكم بعقد مناقشة لمجلس الأمن بشأن أفغانستان. ونشعر بالامتنان لمشاركة السيد بوب كار، وزير خارجية أستراليا، في مناقشة اليوم، ونقدر قيادة السفير كوينلان للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١).

لقد قدم لنا بيان السفير زاهر تانين منظورا كاملا بشأن التحديات والفرص التي تواجه شعب أفغانستان. ونشكر الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات التي قدمها اليوم والتزامه القوي بمعالجة المسائل في أفغانستان والمنطقة. ويتسم آخر تقارير الأمين العام (S/2013/133) بكلا التركيز والاستفاضة. وهو يقدم لنا آخر المعلومات عن التطورات الأخيرة، ويوجه مناقشتنا اليوم، ويحدد الكيفية التي ينبغي بها على الأمم المتحدة أن تساعد أفغانستان في الأعوام المقبلة. ونشكر الأمين العام على إقراره بالدعم الملموس الذي تقدمه حكومة باكستان للجهود الأفغانية لتحقيق السلام والمصالحة. وتبع مسؤوليتنا عن تلك العملية من اقتناعنا القوي بأن تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان أمر أساسي للسلام والاستقرار في باكستان والمنطقة بأسرها.

إن أفغانستان على وشك المرور بثلاث مراحل انتقال أمنية وسياسية واقتصادية متزامنة، في الفترة حتى عام ٢٠١٤ وفي عقد التحول. وإذا أديرت عمليات الانتقال تلك على نحو يتسم بالمسؤولية والحنكة، ستشهد أفغانستان، وكذلك المنطقة أيضا، فجر إحلال الأمن والاستقرار. ونشعر بالسرور لأنه لن يكون هناك هذه المرة فك ارتباط متعجل للقوات الدولية في أفغانستان. فالانسحاب سيتم على مراحل وبخطيط جيد وستكون الآليات الإقليمية موجودة للمساعدة في عملية الانتقال.

على طلب المجلس الأعلى للسلام، أفرجت باكستان عن عدد من سجناء حركة طالبان بحسن نية وبعد إخطار السلطات الأفغانية مسبقا. والشمول سيكفل نجاح عملية المصالحة. ولا بد من مشاركة جميع أصحاب المصلحة. وبدلا من مواجهة عراقيل بسبب المحاذير والمؤهلات، ستستفيد جميع الأطراف من التأسيس على أوجه التقارب مهما بدت محدودة في الوقت الراهن. وشركاء أفغانستان الدوليون يقومون بدور هام في مساعدة أطراف الحوار الرئيسية على التحرك في هذا الاتجاه، ولكن شعب أفغانستان وحده هو الذي يمكنه رسم خريطة طريق للمصالحة الوطنية وتقرير مستقبله السياسي.

ويجري تنفيذ نهج إقليمية متعددة للتعامل مع التحديات المعقدة التي تواجه السلام والأمن وإعادة بناء الاقتصاد في أفغانستان. ونحن نشرك أيضا بنشاط مع الشركاء الإقليميين والدوليين في إطار العديد من الصيغ الثلاثية والرابعة. ونحن نبذل جهدا لإبقائها متحدة المركز ومنسقة وغير متنافسة. وفي هذا الصدد، فإن الاجتماعات على مستوى القمة بين المملكة المتحدة وأفغانستان وباكستان مفيدة للغاية. ومنتظر أن تتوج جميع هذه العمليات بقيام تعاون اقتصادي وتجاري وأن تساعد المنطقة على اجتثاث جذور الإرهاب والتطرف والمخدرات غير المشروعة. ويجب علينا التصدي للخطاب البشع للإرهابيين المتسربل بعباءة الأيديولوجية ووضع حد لاستخدامهم الخاطيء للرموز. فهم لا يتحدثون باسم الإسلام ولا باسم المسلمين.

وينبغي أن تكون مكافحة المخدرات واحدة من أهم الأولويات. ونحن نقدر الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لتعقب ومكافحة إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها. وهذا التهديد الخطير يتطلب جهودا ضخمة وموارد هائلة. ونحن نوصي بشدة باتخاذ تدابير لتعزيز قدرة قوات الأمن

جميع التعهدات وترجمتها إلى أفعال. ونرحب بالنقل التدريجي للمسؤولية الرئيسية عن الأمن من القوة الدولية المساعدة الأمنية إلى المؤسسات الأمنية الأفغانية.

إن العلاقات الثنائية لباكستان مع أفغانستان يحركها شعور بوحدة المصير. وتعاوننا يشمل كامل نطاق العلاقات السياسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية. ولتعميق علاقاتنا، نتطلع إلى الانتهاء في وقت مبكر من صياغة اتفاق شراكة استراتيجية بين بلدينا، يجري التفاوض بشأنه حاليا.

ونحن نعزز التعاون العسكري والاستخباراتي الباكستاني الأفغاني ونزيد من فعالية الآلية الثلاثية التي تضم باكستان وأفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية. واستقرار وحرمة حدودنا الدولية مع أفغانستان مسؤولية مشتركة. ومن هذا المنطلق، اقترحت باكستان إنشاء آلية على مستوى وزيري الداخلية لوضع وإنفاذ نظام لإدارة الحدود من أجل اعتراض سبيل جميع أنواع المجرمين، بمن فيهم الإرهابيون وتجار المخدرات ومهربوها. وأنشأت باكستان أيضا ما يزيد على ١٠٠٠ مخفر على طول حدودها مع أفغانستان. وينتشر أكثر من ١٤٠٠٠٠ جندي باكستاني على جانبنا من الحدود بتكلفة مالية ضخمة. وسينخفض عبور الحدود بصورة غير قانونية انخفاضاً كبيراً إذا تم تعزيز الأمن على الجانب الآخر من الحدود أيضا.

وتلتزم باكستان بعملية سلام ومصالحة يقودها الأفغان ويمسكون بزمامها. ونتفق مع الأمين العام على أن أفغانستان لن تكون قادرة على تحقيق الاستقرار والنمو والازدهار إلا إذا حل السلام في هذا البلد. وباكستان تدعم جهود المجلس الأعلى للسلام لتعزيز المصالحة في أفغانستان. وقد أيدنا الاستثناءات من حظر السفر المدرجة في القرار ٢٠٨٢ (٢٠١٢) المتخذ في كانون الأول/ديسمبر الماضي. ونأمل أن تؤدي هذه الاستثناءات إلى توفير المرونة المطلوبة للمشاركة والحوار. وبناء

تقترب أفغانستان من حد فاصل في عام ٢٠١٤، وهو الموعد المقرر لأحداث هامة - الانتخابات الرئاسية وانتخابات الولايات وانسحاب الوحدات العسكرية الدولية وإلحاق الوجود العسكري المتبقي بتشكيلات مختلفة عن تشكيلاته الأصلية وما تسمى بعثة التدريب الدولية. وعلى الرغم من أن هناك عملية مستمرة للمصالحة الوطنية وتغييرات ملموسة في النسيج الاجتماعي للمجتمع الأفغاني، فإن الوضع الراهن في أفغانستان يثير بعض المخاوف في ما يتعلق بمستقبل البلد والمنطقة بأسرها.

فجرائم الإرهاب والتطرف والمخدرات أبعد ما تكون عن الاستئصال في أفغانستان. ولم نر حتى الآن انفراجا بخصوص القتال المسلح ضد حركة طالبان. ولا يزال العديد من الولايات الأفغانية خاضعا لسيطرة طالبان كليا أو جزئيا وتواصل الحركة تنفيذ هجمات إرهابية في جميع أنحاء أفغانستان. ومما يثير القلق بوجه خاص استمرار امتداد الأنشطة الإرهابية من الولايات الشمالية في أفغانستان إلى بلدان آسيا الوسطى. وهذه البلدان، جنبا إلى جنب مع الاتحاد الروسي، دول أعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي وشركاء في رابطة الدول المستقلة. ولا يزال هناك خطر من أن قادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والبلدان المساهمة بقوات يمكن أن يسرعوا دون مبرر أو بشكل مصطنع عملية نقل المسؤوليات عن أمن البلد إلى القوات المسلحة الأفغانية دون مراعاة الوضع الحقيقي في المناطق التي تحدث عملية النقل فيها أو حالة التأهب والقدرات العسكرية للوحدات الفرعية ذات الصلة في قوات الأمن الوطنية الأفغانية.

و على سبيل المثال، نحن لا نفهم كيف أن الانتهاء من العملية يجري التخطيط خلال صيف هذا العام، فيما يخص مرحلتها الرابعة والخامسة، اللتين تغطيان المناطق التي تشهد أكبر قدر من المشاكل.

الوطنية الأفغانية في هذا الصدد. ويمكن لبعثة الأمم المتحدة أيضا أن تقوم بدور داعم لأنشطة المكتب في مجال مكافحة المخدرات. وقدرات القوة الباكستانية لمكافحة المخدرات مستنفدة إلى أقصى حد في اعتراض سبيل تجار المخدرات على الحدود. ونحن نحاول أن نضع نهجا إقليميا لمعالجة هذه المشكلة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، نظمت باكستان المؤتمر الوزاري الإقليمي بشأن مكافحة المخدرات، والذي حضره ممثلون رفيعو المستوى من ١٣ بلدا. وفي سياق متابعة المؤتمر، نعمل على إنشاء فريق اتصال إقليمي معني بمكافحة المخدرات.

كثيرا ما يؤدي تسليط الضوء على القضايا الأمنية والسياسية إلى التغطية على الوضع الإنساني في أفغانستان. فباكستان لا تزال تستضيف أكثر من ٣ ملايين لاجئ أفغاني. وينبغي إعادة المزيد من اللاجئين إلى أفغانستان واستيعابهم هناك. وإيجاد عوامل جذب في أفغانستان هو جزء من استراتيجية الحل المتعلقة باللاجئين الأفغان المتفق عليها في جنيف في هذا العام. ونحن نعول على دعم المجتمع الدولي لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

إننا نتمنى لأبناء شعب أفغانستان الأبي مستقبلا مشرقا ومزدهرا. وبينما يتحركون صوب بلوغ هذه الغاية، ستظل باكستان شريكهم الملتزمة والثابتة. وأشد ما نحتاج إليه هو الثقة المتبادلة وصياغة رؤية لمستقبل مشترك.

الرئيس (تكلم بالروسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في أفغانستان. ونرحب بمشاركة الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيد يان كوبيتش، في جلسة اليوم. ونود أيضا أن نشكر ممثل أفغانستان، السيد تانين، على إحاطته الإعلامية التفصيلية.

والمنطقة بأسرها. وسنواصل تقديم المساعدة إلى أفغانستان فيما يخص تعزيز القدرات العسكرية لقوات الأمن الوطنية الأفغانية. وبالتالي، قدمنا بناء على طلب من الحكومة، في عام ٢٠١٢، بشكل طوعي أسلحة وعتادا عسكريا للشرطة الوطنية الأفغانية.

ولا نرحب باحتمال استمرار الوجود العسكري الأجنبي في الأجل الطويل، ولا نرحب به الدول الأخرى في المنطقة. ولن يظل للوحدات الأجنبية دور تقوم به، بعد استكمال تحقيق الاستقرار. وعلاوة على ذلك، بدلا من العمل على مكافحة الإرهاب، أصبح وجودها سببا في المزيد من التوترات الإقليمية. ومن المهم نقل القواعد العسكرية حقا للقوات المسلحة الأفغانية، مما يعني أنها يتعين أن تكون تحت القيادة الأفغانية وأن يكون مقاتلوها من الأفغان.

ومن المهم أيضا حل مشكلة المخدرات في أفغانستان، من أجل ضمان الاستقرار على المدى الطويل هناك، ذلك أن من شأن عامل ٢٠١٤ تقويض التقدم المحرز في قطاع الأمن، وأن يمثل خطرا من أن تصبح أفغانستان تربة خصبة للإرهاب والجريمة المنظمة. ويمكن اعتبار جميع عوامل خطر المخدرات التي مصدرها أفغانستان تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

ومن مسؤوليتنا المشتركة تجاه شركائنا الأفغان اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على خطر المخدرات. ولذلك، نرى أنه من الضروري والحتمي القضاء على حقول خشخاش الأفيون ومعامل تصنيع المخدرات في أفغانستان، على غرار ما جرى القيام به لمكافحة المخدرات في مناطق أخرى، مثل أمريكا اللاتينية. ولا نزال مقتنعين بضرورة بذل كل الجهود الرامية إلى دعم الجهود التي تبذلها ليس فقط القوات الوطنية الأفغانية، بل أيضا الوجود الدولي، استنادا إلى المبدأ القائل بأن من يسيطر فعليا على إقليم من الأقاليم يتحمل المسؤولية عن كل ما يحدث فيه.

ونحن نعلق أهمية كبيرة على دور باكستان في عملية التسوية في أفغانستان. وكنا نأمل في أن يسهل إبرام معاهدة بشأن الشراكة الاستراتيجية، الذي جرى الاتفاق على صياغتها بين أفغانستان وباكستان في لندن خلال شهر شباط/فبراير، تعزيز الأمن في المنطقة، وتحقيق تسوية سياسية في أفغانستان، رغم صعوبة القيام بذلك، اليوم، كما يبدو.

ومع ذلك، لن يكون الحوار مع المعارضة المسلحة إيجابيا، إلا إذا قادت الحكومة الأفغانية، وفي حال امتثل المقاتلون المسلحون امتثالا صارما لمبادئ المصالحة من خلال تسليم أسلحتهم، والاعتراف بالدستور وقطع جميع العلاقات مع القاعدة، وباقي المنظمات الإرهابية. ويجب أن تسترشد المفاوضات مع حركة طالبان بتلك المبادئ، ضمن جملة أمور أخرى، عبر مكتب الاتصال في الدوحة. ومن المؤسف استمرار المحاولات الرامية إلى إضعاف تلك المبادئ الثلاثة. ومن الأهمية بمكان، في مقابل إبرام حركة طالبان اتفاق مصالحة، ألا تتسبب في فقدان البلد جميع مكنساته خلال الإحدى عشر شهرا الماضية.

ونعتقد أنه يجب على نظام الجزاءات التابع لمجلس الأمن أن يظل أداة مكافحة الإرهاب الأكثر أهمية، فيما يتعلق بالأشخاص والجماعات والكيانات والمنظمات التي لها علاقة بحركة طالبان، فيما يخص بناء السلام وتنشيط الاستقرار والأمن في أفغانستان. إننا نؤيد التدابير التي وافق عليها مجلس الأمن لتحسين نظام الجزاءات فيما يخص حركة الطالبان، وفي جملة أمور، وضع إجراءات معززة ومرنة وشفافة، ترمي إلى تحسين العمل من خلال ربط اتصال أوثق بالحكومة الأفغانية. وسوف نواصل العمل في المستقبل، لضمان فعالية الجزاءات، فضلا عن الامتثال الدقيق من جانب الدول لالتزاماتها الدولية ذات الصلة. دأب الاتحاد الروسي على تأييد الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، ومكافحة العنف والإرهاب وتهيئة الظروف للاستقرار الطويل الأجل للبلد

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.
أعطي الكلمة الآن لممثل الدانمرك.

السيد سوفندال (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية):
أشكركم، سيدي على إعطائي الكلمة. أود، في البداية، أن أعرب عن تأييدي الكامل للبيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره المتعمق والدقيق (S/2013/133)، وعلى إحاطته بتמיד ولاية البعثة لمدة إثني عشر شهرا.

قطعت أفغانستان أشواطاً كبيرة إلى الأمام، منذ عام ٢٠٠١. والعمليات الانتقالية في المجال الأمني والسياسي والاقتصادي المؤدية إلى عام ٢٠١٤ تجري على قدم وساق، رغم أن الحالة تظل هشة. وتحزز قوات الأمن الوطنية الأفغانية تقدماً جيداً فيما يخص تولى زمام المبادرة في العمليات الأمنية التي تقوم بها في البلد. ويجري الإعداد للانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٤ وللانتخابات البرلمانية في العام التالي. وشهدت أفغانستان من الناحية الاقتصادية، نمواً مطرداً خلال العقد الماضي، حتى وإن كان البلد لا يزال يعتمد على المعونة الدولية. ويعود إحراز ذلك التقدم إلى الجهود المخلصة التي تبذلها الحكومة الأفغانية والدعم المتضافر من جانب المجتمع الدولي والأمم المتحدة. لكن لا مجال للتهاون. علينا جميعاً أن نواصل التركيز. وثمة خطر حقيقي من أن الكثير من الإنجازات التي تحققت، يمكن أن تضيع إذا لم نستمر في بذل جهودنا.

فيما يخص الدانمرك، يمكنني أن أؤكد للمجلس أننا سنواصل دعم الشعب الأفغاني على طريقته نحو تحقيق أفغانستان ديمقراطية ومستقرة وآمنة. وقد أعلنت الحكومة الدانمركية في الآونة الأخيرة، خطة المشاركة الدانمركية في أفغانستان للسنتين ٢٠١٣-٢٠١٤. وفي ذلك الإطار، قررنا سحب قواتنا المقاتلة، قبل ستة أشهر مما كان متوقفاً في السابق. ولا نزال ملتزمين

ونحن نشعر بخيبة أمل جراء عدم استجابة منظمة حلف الشمال الأطلسي لمقترح منظمة معاهدة الأمن الجماعي، المتعلق بالتعاون في ذلك المجال، وجراء معارضة القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان مشاركة منظمة معاهدة الأمن الجماعي في أنشطة مكافحة المخدرات. كما أننا لا نفهم أيضاً سبب وجود معارضة لإضافة مهام ملائمة محددة لمهام بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وفي سياق التنشيط اللازم للقوات الدولية، فإننا نولي أولوية كبيرة للاضطلاع بالمهام المحددة خلال المؤتمر الوزاري الثالث لمبادرة ميثاق باريس، بشأن القضاء على خطر المخدرات الأفغانية، الذي عقد في فيينا في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢، وذلك كخطوة هامة في اتجاه التوصل إلى اتفاق بخصوص إدراج تجار المخدرات في قائمة جزاءات الأمم المتحدة.

إننا نرحب بأي تدبير عقلاي يتخذ لتوفير مساعدة نشطة لأفغانستان ودولها المجاورة، بغية التصدي لخطر الاتجار العالمي بالمخدرات. ويزيد الاتحاد الروسي من إسهامه في تقديم هذه المساعدة، من خلال الأمم المتحدة. ويمكن تقديم تحفيز كبير للجهود الرامية إلى مكافحة خطر المخدرات الأفغانية من خلال تنفيذ مشاريع مشتركة كبيرة موجهة لأفغانستان، بمشاركة الأمم المتحدة ومشاريع التنمية في آسيا الوسطى. وينبغي للمنظمات الإقليمية والبلدان المجاورة الإسهام في تطبيع الحالة في أفغانستان والمناطق المتاخمة لها، وخاصة من خلال التعاون الاقتصادي الشامل.

كما نرى من المناسب تحسين الأنشطة في إطار الهياكل القائمة، أولاً وقبل كل شيء منظمة معاهدة الأمن الجماعي. ويوسع أفغانستان وغيرها من الدول المراقبة في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، المشاركة بنشاط في أنشطة المنظمة المتعلقة باتخاذ تدابير وقائية من أجل التصدي للتهديدات الإقليمية. ونرحب باعترام البعثة التعاون بنشاط مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

وكما يسلم الأمين العام في تقريره، يجب أن تتواءم بعثة الأمم المتحدة وغيرها من منظمات الأمم المتحدة الموجودة في أفغانستان مع الانتقال الأمني والسياسي والاقتصادي الحاصل في أفغانستان. وبالطبع، فإن دور الأمم المتحدة يجب أن يعكس تزايد القيادة والملكية الإفغانييتين. ولذلك، فإننا نتطلع إلى مناقشة مستفيضة لدور الأمم المتحدة وبعثتها في أفغانستان في المستقبل إذ نقرب من عقد التحول.

والعمل معا هو السبيل الوحيد الذي يمكن للحكومة الأفغانية والشركاء الدوليين من خلاله تحقيق رؤية عقد التحول لأفغانستان. ونطمئن الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني إلى أن الدائمك لن تغادر أفغانستان في عام ٢٠١٤. وتعاوننا سوف يتغير مع تقلص وجودنا العسكري، إلا أن دعمنا لأفغانستان والشعب الأفغاني سيظل ثابتا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا.

السيد توميويوا (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد فنلندا بيان الاتحاد الأوروبي.

الحالة في أفغانستان تجتاز نقطة تحول. فأفغانستان تشهد عمليات انتقال متعددة في نفس الوقت. وتلك العمليات مترابطة ومتساوية في الأهمية. وستكون القوات الأمنية الوطنية الأفغانية عما قريب مسؤولة بالكامل عن الأمن في كل البلد. وحكومة أفغانستان ملتزمة بإصلاحات أساسية في الحوكمة. وما زال هناك عمل كثير يتعين إنجازه في ذلك القطاع. وينبغي ألا نتخلى عن أفغانستان في هذه السنوات العصيبة. وفنلندا ملتزمة تماما بدعم أفغانستان حين تشرع في عقد التحول.

لقد أصبحت أفغانستان من أكبر شركاء التنمية لفنلندا. وإجمالي قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية التي ستقدمها فنلندا

بمساعدة الشعب الأفغاني في الفترة ما بعد عام ٢٠١٤ من خلال التدريب وإسداء المشورة والمساعدة والدعم المالي المقدم إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية، ومن خلال تقديم المساعدات الإنمائية. كما يسرني أن أبلغ المجلس بزيادة المساعدة الإنمائية الدائمية في الواقع، بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٧، بمعدل ٥٣٠ مليون كرونة دائمية في السنة، أي ما يناهز ١٠٠ مليون دولار أمريكي في السنة، مما يجعل أفغانستان أكبر متلق للمساعدة الإنمائية الدائمية. إننا نحث الآخرين على اتباع هذا المثال.

على النحو المبين في الإحاطة الإعلامية والبيانات الأخرى التي أدلي بها اليوم، يوجد بالفعل قدر كبير من الاهتمام بالانتخابات الرئاسية المقرر عقدها العام المقبل.

ومن الأهمية بمكان أن تكون تلك الانتخابات شاملة للجميع وشفافة كيما تحظى نتيحتها بقبول واسع النطاق لدى الشعب الأفغاني. وهذه مسألة مهمة بشكل خاص لأنه بات من الواضح أن الأفغان قد اعتنقوا مفهوم انتخاب قادهم في المستقبل. وأود أن أعتنم هذه الفرصة للتنبؤ بالدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة في مساعدة الحكومة الأفغانية في الإعداد للانتخابات.

إننا نلمس حاجة شديدة لأن تقوم بعثة الأمم المتحدة بدور نشط في الأعوام المقبلة. وينبغي للبعثة أن تستمر في استخدام مساعيها الحميدة وتواصلها السياسي دعما للعمليات السياسية ذات القيادة الأفغانية. وعليها أيضا أن تستمر في النهوض بحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل، وأن تدعم تعزيز قدرة المؤسسات الأفغانية.

ولتحقيق هذه الغاية، تحتاج البعثة إلى موارد كافية. وتقلقنا التخفيضات التي حرت مؤخرا في ميزانية البعثة لسنة ٢٠١٣، ونود أن نؤكد على أهمية توفير الموارد الكافية للبعثة. ومن الأهمية الأساسية ألا نعيق قدرة البعثة على الاضطلاع بولايتها في هذا الوقت الحرج.

بها كاملة. وأود أن أحث مجلس الأمن بكل احترام على ألا يدخر وسعا لكفالة منح البعثة موارد كافية للوفاء بولايتها الهامة. ونحن مدينون بذلك لشعب أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للسيد فيغوداس أوساكاس، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي المعني بأفغانستان.

السيد أوساكاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالروسية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، والاتحاد الروسي على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس.

(تكلم بالإنكليزية)

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ويؤيد هذا البيان البلد المنضم إلى عضويته، كرواتيا؛ والبلدان المرشحة للانضمام جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة والجبل الأسود وأيسلندا وصربيا؛ وبلدا عملية الاستقرار والانتساب والمرشحان المحتملان للانضمام ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ والبلد عضو رابطة التجارة الحرة الأوروبية النرويج، عضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2013/133) وعلى عرضه، كما أشكر السفير تانين على تقريره.

في تموز/يوليه الماضي، وفي طوكيو، أعاد المؤتمر الدولي التأكيد على الشراكة بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي. وإطار طوكيو هو الهيكل الأساسي الذي ينظم المساءلة المتبادلة بين أفغانستان وشركاء التنمية. ويقتى تنفيذه أساسيا في تحقيق انتقال وتحول ناجحين في أفغانستان. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز مؤخرا في اجتماع المجلس المشترك للتنسيق والرصد، والتصديق على أربعة برامج

لأفغانستان خلال الفترة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٧ من المقرر أن تبلغ ٢٠٠ مليون دولار تقريبا.

والمعونة الدولية مطلوبة للبناء على المكاسب التي حققتها الحكومة الأفغانية في العام المنصرم. فالحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون من أهم المجالات التي يتعين دعمها في السنوات القادمة. وفي نفس الوقت، فإننا نتوقع من الحكومة الإفغانية أن تفي بالتزاماتها بموجب التعهدات المقطوعة، ومنها إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة.

وحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة، هي حجر الزاوية في تنمية أفغانستان. ولتحقيق تلك الغاية، ستواصل فنلندا تعاونها مع أفغانستان بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

ومنذ الإطاحة بالطالبان، تحققت مكاسب هامة في تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون. ومع ذلك، ما زال هناك عمل كثير ينتظر الإنجاز. ولا يجوز التراجع. فما زال المواطنون الأفغان، ولا سيما النساء، غير آمنين في الأماكن العامة وفي البيوت، إلى جانب الافتقار للوصول إلى نظام قضائي ناجع وتمثيل قانوني عادل.

ومن الأهمية الحيوية لتنمية أفغانستان أن يكون هناك وجود مدني دولي قوي، تحت قيادة أفغانية، في البلد بعد انسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وبعثة الأمم المتحدة تضطلع بدور مركزي في دعم جهود التنمية في أفغانستان وبذل المساعي الحميدة من أجل عملية السلام والنهوض بحقوق الإنسان وحمائيتها وتنسيق جهود المساعدة الدولية.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء تخفيضات الميزانية التي تواجهها البعثة. فإذا نفذت تلك التخفيضات بالكامل سوف تعيق بشدة قدرة البعثة للإبقاء على وجود له مغزاه في أنحاء البلد. ولا بد من توفير موارد كافية للبعثة كيما تؤدي المهام المناطة

وسيوصل الاتحاد الأوروبي دعم المجلس الأعلى للسلام. ونرحب أيضا بالتطورات الأخيرة في الحوار الجاري في مستوى أقل نحو تحقيق المصالحة الأفغانية، بما في ذلك الجهود الرامية إلى فتح مكتب في الدوحة، فضلا عن الخطوات الإيجابية نحو التحسن في العلاقات بين باكستان وأفغانستان. وقد أسهمت العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أيضا في تيسير الأحداث الهامة، بما في ذلك تيسير محادثات شونتسي في فرنسا والمحادثات الثلاثية الأطراف التي جرت في المملكة المتحدة بين المملكة المتحدة وأفغانستان وباكستان.

وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، يشكر الاتحاد الأوروبي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على نشر تقرير بشأن معاملة الأشخاص الموجودين قيد الاحتجاز في أفغانستان لأسباب متصلة بالتراع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، ونرحب باستجابة الحكومة الأفغانية لذلك التقرير بطريقة بناءة. ونشكر بعثة الأمم المتحدة على نشر تقريرها السنوي عن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، ونؤيد توصياته. ونشكر أيضا بعثة الأمم المتحدة على التقرير بشأن تنفيذ القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة في أفغانستان، ونشجع الحكومة الأفغانية على مواصلة العمل من أجل تحسين تنفيذ هذا القانون. وفي هذا السياق، نود أيضا أن نكرر التأكيد على أهمية التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وجميع القرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن.

ونشجع الحكومة الأفغانية الجديدة على تعيين مفوضين مؤهلين لحقوق الإنسان في أقرب وقت ممكن. ولا يزال التأخير في تعيينهم يعوق عمل اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان. وسيوصل الاتحاد الأوروبي دعم الشرطة المدنية، وهو أمر ضروري لتعزيز سيادة القانون ويسهم في تعزيز حقوق الإنسان. ويكتسي تقديم المساعدة إلى الشرطة

للأولوية الوطنية. ومن شأن تلك البرامج في صورتها النهائية أن تسمح بالتخصيص الرشيد للموارد التي يقدمها المانحون بحسب أولويات البلد.

لقد أحرزت أفغانستان تقدما اقتصاديا كبيرا خلال السنوات العشر الماضية، ولكن، يبقى هناك عدد من التحديات. وإذ تواصل أفغانستان التحرك صوب الاعتماد على الذات اقتصاديا، سيكون من الأهمية الحيوية بناء الثقة في الاقتصاد الأفغاني واجتذاب الاستثمار الأجنبي والمحلي والحفاظ عليه. ومن الأهمية بمكان ألا تقوض تلك الثقة. ولذلك، لا بد أن يبقى برنامج صندوق النقد الدولي في مساره وأن توضع الإصلاحات الهيكلية التي اقترحتها البنك الدولي بشأن الاستثمار الخاص في قطاع التعدين وتطبيق العمل بضرية القيمة المضافة والإصلاحات العميقة في قطاع الجمارك للحد من فرص الفساد والتهريب على الحدود وتحسين إدارة الأراضي وحيازتها وتعزيز الضوابط الداخلية والخارجية، موضع التنفيذ.

وما زال الفساد يمثل مشكلة كبرى تمس حياة العديد من الأفغان العاديين. ومن الأهمية الحيوية أن تعالج الحكومة الأفغانية هذه المسألة بصورة واضحة بغية تعزيز مشروعية الدولة، وتحسين أداء الخدمات للمواطنين وتهيئة بيئة للأعمال تكون مؤاتية للاستثمار المحلي والأجنبي.

واستدامة السلام في أفغانستان لا بد وأن تعتمد على تسوية سياسية تشمل جميع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والدوليين.

ونرى أن المصالحة يجب أن تكون عملية شاملة تماما وأن تتم بقيادة وملكية أفغانيتين. ومع ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على استعداد لدعم العملية بما يجب علينا من تقديم المشورة والمساعدة، استنادا إلى خبرتنا الغنية في حل الصراعات.

بين المصالح الأمنية لجميع البلدان، فضلا عن بناء أنماط جديدة للترابط والاعتماد والثقة على أساس متبادل على نحو تدريجي.

يكرر الاتحاد الأوروبي دعمه الكامل للدور الأساسي الذي تضطلع به البعثة أثناء الفترة الانتقالية وما بعدها. وسيكون للبعثة دور هام فيما يتعلق بتمكين أفغانستان والمجتمع الدولي من العمل معا بفعالية للوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في طوكيو، فضلا عن رصد حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية. ويجب أن تتوفر للبعثة الولاية المناسبة، وأن يكون لها وجود كاف في البلد، إلى جانب توفير الموارد اللازمة للوفاء بذلك الدور، وخصوصا أثناء السنة الانتقالية ٢٠١٤. تحقيقا لهذه الغاية، فإننا نؤيد الاقتراح بتمديد ولاية قوية لبعثة الأمم المتحدة. وبصفتي الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في أفغانستان على مدى السنوات الثلاث الماضية، فقد شهدت التقدم الذي أحرزناه بصورة جماعية في دعم أفغانستان. ويجب علينا جميعا أن نستخلص الدروس من الماضي. ويجب علينا أن نثبت القدرة على البقاء عبر تقديم الدعم المستمر إلى أفغانستان أثناء عقد التحول.

إن احترام التزامات مؤتمر بون وطوكيو ليس أمرا هاما بالنسبة للمواطنين الأفغان فحسب، بل بوصفه مؤشرا على التقدم المحرز إلى دافعي الضرائب في البلدان المانحة. ولن يكون ممكنا مواصلة الدعم الاستثنائي الذي تم التعهد به في شيكاغو وطوكيو إلا إذا أجريت الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٤ بطريقة شاملة، شفافة وذات مصداقية، وأسفرت عن نتيجة مشروعة، وإلا إذا اتخذت خطوات حقيقية للتصدي للفساد وتحقيق العدالة واحترام حقوق الإنسان، وخاصة حقوق المرأة، علاوة على توفير بيئة مؤاتية للتنمية الاقتصادية وتوليد الإيرادات. ونعوّل على أن تبدي أفغانستان التزاما حقيقيا بتحقيق أهدافنا المتفق عليها، ونحن بحاجة إلى أن تأخذ البلدان

الوطنية الأفغانية في الوقت الذي تعيد فيه التركيز على هذه المهام أهمية بالغة.

وفيما يتعلق بالانتخابات، يرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص في تنفيذ ولايته فيما يتعلق بإجراء الانتخابات الرئاسية في نيسان/أبريل ٢٠١٤ والانتخابات البرلمانية في عام ٢٠١٥، علاوة على الالتزام بمواصلة دعم تلك الجهود. وينبغي أن تجرى تلك الانتخابات بقيادة أفغانية، وأن تتسم بالشمول والشفافية وأن تسفر عن نتيجة شرعية تحظى بالقبول على نطاق واسع من قبل الأفغان.

ونشدد على أهمية اعتماد إطار قانوني انتخابي ملائم، بما في ذلك إنشاء آلية للشكاوى ذات مصداقية. ونشجع الحكومة الأفغانية على تعيين رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة والمفوضين التابعين لها عبر عملية تشاورية كي يتسنى قبولهم من قبل الأفغان على أنهم محايدون وذوو كفاءة. ونشدد على أهمية أن تضع اللجنة آلية قوية لمنع الغش. وينبغي أن تكون الأعمال التحضيرية للانتخابات شفافة وشاملة، وينبغي أن تشرك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك اللجنة الانتخابية المستقلة، والبرلمان، والحكومة والأحزاب السياسية المعارضة، والمجتمع المدني.

وتتسم مكافحة المخدرات بأنها مسألة شاملة لعدة قطاعات، وينبغي معالجتها بطريقة شاملة أيضا. ويسهم الاتحاد الأوروبي في جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في أفغانستان، فضلا عن الجهود التي تبذلها عناصر تكميلية إقليمية بشأن تعزيز إدارة الحدود. وعلاوة على ذلك، يدعم الاتحاد الأوروبي تعزيز سياسات وطنية بشأن التنمية الزراعية ويشجع على إيجاد سبل عيش بديلة لإنتاج الخشخاش. ويدعم الاتحاد الأوروبي أيضا عملية قلب آسيا، وإنشاء نموذج إقليمي جديد من شأنه أن يساعد على التوفيق

الانتخابات واللجنة الانتخابية المستقلة. وما زلنا ملتزمين بالعمل مع سلطتي الحكومة الأفغانية التنفيذية والتشريعية على حد سواء، بغية ضمان احترام أصوات جميع المواطنين الأفغان، بمن فيهم النساء، فضلا عن الاستماع إليهما.

غير أنه ليس بوسع الانتخابات وحدها أن تحقق مجتمعا ديمقراطيا مزدهرا وشاملا. بل يجب على الحكومة الأفغانية أيضا أن تقي بالتزاماتها المتعلقة بسيادة القانون وحقوق الإنسان. ويشير آخر تقرير لبعثة الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة إلى أنه لا تزال هناك حالات مثيرة للقلق عن حوادث العنف ضد المرأة، علاوة على نقص خطير في التحقيق في الادعاءات الموثوق بها. ولا يزال يتعين بذل المزيد من الجهود لتنفيذ الأحكام الهامة لذلك القانون. ولا مناص من بذل المزيد من الجهد من أجل صون نزاهة العلاقة بين المرأة والقوانين التي تحكمها. ويكتسي دور اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان أهمية بالغة في الدفاع عن هذه الحقوق، من بين أمور أخرى. ويجب أن تمضي الحكومة الأفغانية قدما في تعيين المفوضين. ونحذر ونشدد في الوقت ذاته على ضرورة أن تبني تلك التعيينات على أساس الكفاءة، وأن تكون شفافة وشاملة، كي لا ينظر إلى الحكومة على أنها تقوض مصلحة الشعب الأفغاني وديمقراطيته الناشئة.

(تكلم بالفرنسية)

لقد شددت كندا، بمناسبة انعقاد جلسة مجلس الأمن بشأن أفغانستان في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.6840) على أهمية تحسين الشفافية والمساءلة الحكوميتين لضمان أن الأموال التي تعهد بها المجتمع الدولي في مؤتمر طوكيو ستستخدم بفعالية وعلى النحو المناسب. ومنذ ذلك الحين، ما فتئت كندا تعمل مع الحكومة الأفغانية وبعثة الأمم المتحدة والدول الأعضاء الأخرى في إطار المساءلة واللجان الفنية التوجيهية من أجل كفالة احترام أفغانستان والمجتمع الدولي لاتفاقتهما المتبادلة المتعهد بها في طوكيو. ويعتبر إطار المساءلة أساسيا لتمكين

المجاورة لأفغانستان بزمام المبادرة بشأن التعاون الإقليمي، جنبا إلى جنب مع الحكومة الأفغانية وتقديم الدعم لها.

وفي الختام، يسعدني أن أؤكد للمجلس مرة أخرى التزام الاتحاد الأوروبي بإزاء أفغانستان في الأجل الطويل. ونتطلع في ذلك الصدد، إلى إبرام اتفاقنا بشأن التعاون والشراكة والتنمية على وجه الاستعجال.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد رشينسكي (كندا) تكلم بالفرنسية): أشكركم،

سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة المجلس اليوم.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد عقد هذا الاجتماع في وقته المناسب تماما، بالنظر إلى تحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان اليوم. وسيكون العام المقبل محك اختبار حاسم للزعماء الأفغان. فلن يركز مستقبل الديمقراطية الأفغانية الفاعلة والمستدامة إلا على أساس إجراء انتخابات دستورية تنسم بالمصادقية. ولقد رحبنا بإعلان اللجنة الانتخابية المستقلة في الخريف الماضي أن الانتخابات الرئاسية المقبلة ستجرى في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وتلاحظ كندا أن مدة ولاية الرئيس كرزاي توشك على الانتهاء بنهاية ولايته الثانية.

وتشجع كندا اللجنة الانتخابية المستقلة والحكومة الأفغانية على المضي قدما في تعزيز العملية الانتخابية. ونلاحظ مع القلق أن احتمالات الغش والمخالفات لا تزال مرتفعة ويجب التخفيف من حدتها قبل وقت كاف من إجراء الانتخابات. ونرى أن من الضروري أن تتمكن المعارضة الديمقراطية من ممارسة حقوقها كاملة، على النحو المنصوص عليه في الدستور، وكما أكد الأفغان أنفسهم. تحقيقا لتلك الغاية، فإننا نشجع الحكومة على كفالة شفافية العملية وشمولها. ونرحب بالمناقشة المقبلة في البرلمان الأفغاني بشأن استكمال هيكل قوانين

المتحدة لشبكة حقاني بوصفها كيانا يشكل تهديدا للاستقرار والأمن في أفغانستان. وسوف نكفل، في كندا، أعمال الأهمية القانونية الكاملة لهذا الإدراج على أعضاء ومؤيدي شبكة حقاني، ونشجع جميع أعضاء الأمم المتحدة على أن تحذو نفس الحذو في ولاياتها القضائية الوطنية.

سيظل الأمن تحديا رئيسيا في أفغانستان خلال المرحلة الانتقالية. وترى كندا أن تشويش الحقائق أو البيانات التي تفتقر إلى الحقائق المؤكدة أثناء نقل المسؤوليات الأمنية مثير للقلق الشديد. ليس من الملائم أبدا اتخاذ مواقف ذات دوافع سياسية إزاء سقوط أبرياء أو في ظل الظروف المحزنة لفقد أرواح بريئة. وإذ يجري نقل المسؤولية الرئيسية عن الأمن إلى القوات الأفغانية، من المهم بنفس الدرجة أن يدرك الشعب الأفغاني على عاتق من تقع المسؤولية عن المساءلة. ونتطلع إلى المرحلة الأخيرة من عملية الانتقال، عندما يتولى الأفغان المسؤولية الأمنية الكاملة عن البلد بأسره بحلول نهاية عام ٢٠١٤. تعمل كندا بصورة وثيقة مع حكومة أفغانستان وشركائنا الدوليين لتدريب وإعداد قوات الأمن الوطنية الأفغانية لتولى مسؤولية الأمن. وما برحنا ملتزمين بكفالة حصول الشعب الأفغاني على الأمن والديمقراطية اللتين وعده بهما قاداته.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد راغابلي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفقتها الوطنية.

نحن نرحب بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ونؤيد تأييدا تاما الدور الأساسي الذي تضطلع به البعثة في المساهمة في تحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان. ونشيد بالجهود الخيرة التي يبذلها رجال ونساء البعثة، الذين يعملون لمساعدة الشعب الأفغاني، في

الشعب الأفغاني، وتعزيز الثقة بينه بصورة دائمة، فضلا عن الحفاظ على ثقة البلدان المانحة أثناء الفترة الانتقالية.

وتنظر كندا أيضا نظرة إيجابية إلى الجهود التي تبذلها بلدان قلب آسيا في سعيها إلى المضي قدما بعملية إقليمية تتألف من تدابير محددة وتعاونية للتغلب على التحديات الراهنة في ما يتعلق بالأمن والاقتصاد. إن المشاركة البناءة لجيران أفغانستان في الاستقرار الطويل الأجل والتنمية لهذا البلد أمر أساسي تماما لتحقيق الإمكانات المهمة للمنطقة خلال عقد التحول.

(تكلم بالإنكليزية)

ترحب كندا بالتقدم المحرز في عملية السلام والمصالحة في الأشهر الأخيرة. ونكرر إصرارنا على عدم إهمال حقوق المرأة من أجل الاستقرار ودعمنا لعملية تقودها أفغانستان وتملك زمام المبادرة فيها. يمكن وينبغي القيام بالمزيد لضمان ألا يخرج أعداء السلام عملية المصالحة عن مسارها من خلال الأعمال الإرهابية.

(تكلم بالفرنسية)

ينبغي لجميع بلدان المنطقة أن تنفذ الالتزامات الهامة المتفق عليها من أجل تحسين الأمن في أفغانستان. وينبغي عليها بصفة خاصة التصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات المتمردة المتطرفة العاملة على جانبي الحدود والتي تقوض الاستقرار في منطقة جنوب شرق آسيا. وينبغي لشعوب باكستان والبلدان الأخرى في المنطقة التي تود أن ترى عودة السلام مع جارها الأفغاني في سياق من الازدهار المشترك في وسط وجنوب آسيا أن تعمل على احترام تلك الرغبات.

(تكلم بالإنكليزية)

تؤيد كندا تأييدا تاما اتخاذ إجراءات صارمة ضد الإرهابيين الذين يسعون إلى تقويض السلام من خلال الهجمات العشوائية على المدنيين الأفغان. ولهذا السبب، نرحب بإدراج الأمم

يتسنى لأفغانستان السعي إلى تحقيق الاستقرار وغرس تفاعل جديد في آفاق سيناريو ما بعد عام ٢٠١٤، يجب أن تكون هناك عملية انتخابية ذات مصداقية وشفافة وشاملة. ونشجع الحكومة الأفغانية، في شراكة مع المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة، على إرساء أساس متين للانتخابات وبذل قصارى الجهود لتحقيق أكبر قدر ممكن من توافق الآراء بشأن قواعد اللعبة من خلال التواصل مع جماعات المعارضة والمجتمع المدني وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. هذا هو السبيل الوحيد لتعزيز مشاركة الناخبين، وجعل العملية أكثر شمولا وضمان شرعية النتائج.

ترتبط الانتخابات ارتباطا وثيقا بالعملية السياسية لتعزيز المصالحة الوطنية تحت قيادة أفغانستان وملكيتهما. ونرحب بالتطورات المشجعة الأخيرة، بما في ذلك الموقف الأكثر إيجابية في العلاقة بين أفغانستان وباكستان. إن المصالحة الوطنية الناجحة، على أساس المبادئ المشتركة للحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي، يمكن أن تكون معلما هاما نحو كفالة السلام والرخاء ما لم تقترن بانتكاسات في الحريات المدنية وحقوق الإنسان والمنجزات الديمقراطية. وتحاشيا لهذا التطور، يجب إيلاء الاعتبار الواجب لشواغل المرأة والمجتمع المدني.

إن مصير أفغانستان في أيدي شعبها ومؤسساتها. غير أن، تعزيز التعاون الإقليمي بالغ الأهمية لتعزيز التنمية الاقتصادية والتصدي للتهديدات المشتركة. يجري الاضطلاع بالعديد من المبادرات، لكن لا يزال هناك مجال للمزيد من المشاركة. نحن نقدر دينامية عملية اسطنبول ونشجع البلدان المشاركة على مواصلة الالتزام الكامل بها. وإيطاليا على استعداد للإسهام في تحقيق الملكية الإقليمية الحقيقية عن طريق المشاركة بنشاط في تدابير بناء الثقة بشأن مكافحة المخدرات والهياكل الأساسية الإقليمية.

ظروف مضمينة غالبا، تحت قيادة الأمين العام وممثله الخاص في أفغانستان. تشكل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان دعامة أساسية للوجود المدني الدولي في البلد وتسهم إسهاما كبيرا في مساعدة أفغانستان على تحقيق نتائج ملموسة في مجالات من قبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز احترام حقوق الإنسان وتعزيز المؤسسات.

تدخل أفغانستان مرحلة ذات أهمية حاسمة لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل. بدأت المرحلتان الأخيرتان من العملية الانتقالية وينبغي إنجازهما في أقل من عامين. نقرب من الانتخابات الرئاسية والسياسية، والتطورات الأخيرة تغذي التفاؤل إزاء عملية المصالحة. تركز جميع هذه العمليات على هدف واحد: تولى شعب وحكومة أفغانستان تدريجيا للمسؤولية الكاملة عن البلد.

قدم المجتمع الدولي تأكيدات بأنه سيقف إلى جانب أفغانستان خلال العملية الانتقالية وما بعدها، أثناء عقد التحول. وحدد المؤتمر الذي عقد في طوكيو في تموز/يوليه الماضي إطار الالتزامات المتبادلة التي ينبغي أن تشكل العلاقة الطويلة الأجل بين أفغانستان وشركائها. لقد حان الآن وقت تفعيل إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة والاستفادة بصورة كاملة من إمكاناته باعتبارها القوة الدافعة للتنمية المستدامة في أفغانستان. ولكي تفي البلدان المانحة مثل إيطاليا بتعهداتها بصورة كاملة، من المهم بصفة خاصة أن تحقق أفغانستان المزيد من التقدم الملموس في مجالات من قبيل الإصلاحات الديمقراطية، العمليات الانتخابية، الحكم السليم، تدابير مكافحة الفساد، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان. وعلى وجه الخصوص، ستواصل الحكومة الإيطالية، وفقا للرأي العام في بلدنا، رصد حالة المرأة، التي نعتبرها ذات أهمية قصوى.

تمثل الانتخابات الرئاسية المقبلة فرصة رئيسية للسلطات الأفغانية كي تترجم التزاماتها إلى منجزات ملموسة. ولكي

ما بعد الانتهاء من عملية الانتقال الأمني في عام ٢٠١٤. وتشمل اسهاماتنا الجديدة التي أعلنت مؤخرًا منذ بداية السنة المساعدات الأمنية، مع تقديم الدعم للشرطة الوطنية الأفغانية؛ ودعم الحكومة من خلال الصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان؛ وبناء الهياكل الأساسية، بما في ذلك المساهمات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني للبنى التحتية في أفغانستان؛ والمساعدات الإنسانية. وفي المجموع، بلغت المساعدات أكثر من ٥٧٠ مليون دولار، وهي تبين عزم اليابان على الوفاء بالالتزامات المشتركة المعلنة في مؤتمر طوكيو المعني بأفغانستان.

إن عام ٢٠١٣ يتصف بأهمية حاسمة لأفغانستان في تحقيق أهدافها الكثيرة لعام ٢٠١٤. لذلك، وبالتوافق مع هذه المساعدات الدولية والإقليمية، يتحتم الآن على أفغانستان، بما تمتلك من ارادة قوية، أن تخطو خطوات ملموسة إلى الأمام، خاصة في المجالات الثلاثة التالية، حيث تعتقد اليابان أن احراز نتائج ملموسة أمر لا غنى عنه.

أولاً، وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2013/133)، إن وضع إطار انتخابي ذي مصداقية للانتخابات الرئاسية في الوقت المناسب هو التزام رئيسي للحكومة بموجب إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة. وتؤكد اليابان مرة أخرى أهمية بلوغ الأهداف القابلة للتحقيق مثل تمرير القوانين الانتخابية، وتعيين كبار المؤهلين في اللجنة المستقلة للانتخابات، قبل اجتماع كبار المسؤولين المقرر عقده في ٣ تموز/يوليه. ويجب أن يكون تركيزنا أكثر الآن على الجوهر وليس على مجرد العملية.

ثانياً، إن مواصلة بناء قدرات قوات الأمن الوطنية الأفغانية تتصف بالأولوية القصوى بغية كفالة عدم عكس مسار المكاسب التي حققتها العملية الانتقالية الأمنية. وترحب اليابان بإعلان الشريحة الرابعة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، حيث ٨٧ في المائة من السكان سيعيشون بموجبها في الآونة القريبة ضمن المناطق الخاضعة لسيطرة الأمن الأفغاني.

إن تحقيق التقدم في عملية الانتقال والتخفيض التدريجي في حجم التحالف الدولي العسكري سوف يجتبر الحوكمة والقدرات الإنمائية لأفغانستان على الصعيدين الوطني ودون الوطني. في هذه المرحلة الدقيقة، نحن مقتنعون بأن بعثة الأمم المتحدة تضطلع بدور حاسم الأهمية من خلال قيادة الجهود المدنية للمجتمع الدولي وتنسيقها. من شأن هذا أن يسهم في إتمام عملية الانتقال بشكل سلس، وتطلعا إلى ما بعد عام ٢٠١٤، في تعزيز المؤسسات الأفغانية والاقتصاد الأفغاني. ولذلك نعرب مجدداً عن تأييد إيطاليا لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة، مع التوصية بتزويد البعثة بالموارد اللازمة للوفاء بها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أنوه بالعمل الشاق والمتفاني الذي يقوم به جميع موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بقيادة الممثل الخاص يان كويي. وترحب اليابان باعتماد القرار ٢٠٩٦ (٢٠١٣)، الذي يحدد ولاية البعثة، ويؤكد من جديد الالتزام الطويل الأجل للأمم المتحدة بإحلال السلام الدائم في أفغانستان. وأود أن أعتنم هذه الفرصة للتشديد على أهمية ضمان توفير الموارد الكافية من أجل اضطلاع البعثة بولايتها، على النحو المبين في القرار.

بعد أكثر من ١١ عاماً، قطعت أفغانستان، بدعم لا يتزعزع من المجتمع الدولي، طريقاً طويلاً ووعراً نحو السلام المستدام. وإنني على ثقة بأن أفغانستان تجد نفسها الآن على المسار الصحيح. بالإضافة إلى الالتزام الطويل الأجل من جانب الأمم المتحدة، تبذل باستمرار على مختلف المستويات جهوداً إقليمية مكثفة من أجل الأمن والاستقرار في أفغانستان، مثل عملية اسطنبول.

وفي هذه المناسبة، أود أن أؤكد من جديد أن اليابان لا تزال ملتزمة التزاماً ثابتاً بالاستقرار الطويل الأمد في أفغانستان إلى

إلى الشرطة بطريقة شفافة وفعالة، وأن يتبعه تحقيق قدرات معززة وملموسة للشرطة الوطنية الأفغانية.

وأخيراً، إن الاستقرار الدائم في أفغانستان لا يمكن تحقيقه إلا عندما تقترن جميع الجهود الأخرى بالنهوض بعملية تحقيق السلام والمصالحة بقيادة أفغانية. والحوار المتزايد بين أفغانستان وباكستان وتعاونهما على نحو أوثق في مسائل من قبيل الإفراج عن المعتقلين من حركة طالبان الأفغانية إنما هما تطوران مرحب بهما. والمتوقع من الإجراء الجديد لتيسير طلبات الاستثناء من حظر السفر استناداً إلى القرار ٢٠٨٢ (٢٠١٢) أن يوفر أيضاً الدعم لمبادرات أخرى ذات الهدف نفسه. كما أود أن أذكر بأن عملية السلام برمتها تحظى بالدعم من علاقة الثقة المتبادلة بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الثقة بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يزال هناك العديد من المتكلمين المدرجة أسماؤهم في قائمتي. ونظراً لتأخر الوقت، أعلن تعليق الجلسة، بموافقة المجلس، حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٠.

والعدد المتزايد من المقاتلين السابقين المسجلين في برنامج تحقيق السلام وإعادة الإدماج في أفغانستان أمر يدعو جداً إلى الشعور بالتشجيع كذلك.

بيد أننا يجب ألا نبتعد عن حقيقة أن عدد الحوادث الأمنية الخطيرة لا يزال مرتفعاً على نحو مؤسف، وهو يتضمن زيادة في الهجمات الداخلية. وبغية السيطرة على الوضع الأمني، فإن قوات الأمن الأفغانية بحاجة إلى تعزيز قدرتها التشغيلية، من حيث العدد والنوعية على حد سواء. وبالإضافة إلى تعزيز العدد، تمس الحاجة إلى طائفة واسعة من الإصلاحات النوعية في سبيل التغلب على التحديات، من قبيل تدني معدل الإلمام بالكتابة والقراءة، وارتفاع معدل عدم الملمين، والافتقار إلى القياديين والمدربين القديرين. ولقد قررت اليابان في الشهر الماضي أن تقدم إلى الشرطة الوطنية الأفغانية مبلغاً إضافياً قدره ١٢٢ مليون دولار من خلال الصندوق الاستئماني للقانون والنظام في أفغانستان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونؤكد مرة أخرى على الحاجة إلى أن يُستعمل الدعم المقدم